العدد التاسع... ربيع الآخر ١٤٣٨هـ - يناير ٢٠١٧م

مجلة جامعة الباحة

للعلوم الإنسانية

دورية - علمية - محكمة

تحرير الدلالة الأصلية لـ(كان) وأخواتها في تراث النحو العربي

د.محمد بن علي بن محمد العَمري

أستاذ أصول النحو المشارك بقسم اللغة العربية

بكلية العلوم الإنسانية بجامعة الملك خالد

مجلة علمية تصدر عن جامعة الباحة

ردمد : ١٦٥٢ - ٧١٨٩ ردمد النشر الإلكتروني: ١٦٥٨ - ٧٤٧٢ رابط المجلة على شبكة الإنترنت http://sj.bu.edu.sa

تحرير الدلالة الأصلية لـــ (كان) وأخواتها في تراث النحو العربي

د.محمد بن علي بن محمد العَمري

أستاذ أصول النحو المشارك بقسم اللغة العربية

بكلية العلوم الإنسانية بجامعة الملك خالد

الملخص:

تتبع هذا البحث "تحرير الدلالة الأصلية لـــ(كان وأخواتها)" في تراث النحو العربي، وقد خلص بعد استقصاء مادته العلمية إلى أنَّ لهم في ذلك مذهبين كليَّين: الأول أنها تدلُّ على الزمان دون الحدث، وهو قول الجمهور، والثاني أنها تدلُّ على الزمان والحدث معًا، وهو قول مجموعة من كبار نحاة ما بعد القرن الرابع؛ فعرض المذهبين، ورصد عبارات أصحاب كلِّ مذهبٍ في تنزيل الدلالة الكلية على آحاد أفعال الباب، وناقشها، وحاول استيفاء الجدل الذي دار بينهم في ذلك استدلالًا واعتراضًا، ومناقشته حسب الأعراف الجدلية، من أجل تمحيص الأدلة ونقدها، واستثارة الإشكالات المرتبطة بتحريرهم وتحليتها، والإفادة من كلِّ ذلك في تقديم رؤيةٍ للباحث تعالج تلك الإشكالات، وقد أفضى البحث إلى عددٍ من النتائج، أهمها أنَّ مسألة الدلالة الأصلية لـــ(كان وأخواتها) مسألةٌ خلافيةٌ، فيها جدلٌ واسعٌ بين النحاة، و أنَّ أصحاب كلِّ مذهبٍ من الفريقين المختلفين في هذه المسألة لم يستطع تحرير دلالات جميع أفعال الباب تحريرًا يتوافق مع مذهبه الكلي في المسألة، سالـــمًا من الإشكالات اللفظية والمعنوية والأصولية، كما توصلت إلى أن غموض تحرير جمهور النحاة للدلالة الأصلية لكان وأخواتها هو سبب تشكل رأي مخالف لهم عند مخالفيهم، و أنَّ الراجح في المسألة هو مذهب الجمهور، و أنَّ مفتاح فهم مذهب الجمهور هو تحرير مرادهم بـــ(الحدث) في قولهم: إن (كان وأخواتها) قد خلعت عنها الدلالة على الحدث، وتحرير مرادهم بقولهم: إنها أخلصت للدلالة على الزما، و أنَّ مراد الجمهور بـــ(الحدث) هو (إسناد المعنى اللغوي للفعل إلى محدثه) وبهذا يكون معنى قولهم: إن (كان وأخواتها) قد خلعت عنها الدلالة على الحدث. هو: أنه خلع عنها إسناد معانيها اللغوية إلى محدثيها، و أنَّ مراد الجمهور بقولهم: إن (كان وأخواتها) أخلصت للدلالة على الزمان، هو أنها جميعًا تشترك في إضافة أثر دلالي واحد عند دخولها على الجملة الاسمية المجردة هو (قيدها بزمان نحوي) يتشكل بإحدى خمس صور، و أنَّ هذا الفهم لمذهب الجمهور تزول معه جميع الإشكالات التي سببها ضعف التحرير والتسامح في العبارة عند الجمهور، وتزول معه مقدمات المذهب الثاني، ودواعي الجدل من أجل نقض المذهب الأول، وما ترتب على ذلك من إشكالات، فيزول الخلاف في هذه المسألة معه.

الكلمات المفتاحية: كان، كان وأخواتها، الدلالة، النواسخ، الأفعال الناسخة، الأفعال الناقصة.

Disentangling the Original Connotation of Kāna and Its Sisters According to Arabic Syntactic Tradition

Dr. Mohammad Ali Mohammad Al-Amri

Associate Professor of Fundamentals of Syntax, Arabic Department Faculty of Humanities, King Khalid University

Abstract:

This research investigates "the disentanglement of the original connotation of kāna (to be) and its sisters" according to Arabic Syntactic Tradition. Thorough investigation of the scientific data within this research has shown that Arab syntacticians have two broad attitudes: the first is that kāna and its sisters connote time but not action; and, the second is that they connote time and action, and this is the opinion of a group of the greatest syntacticians who came after the fourth century. The research displays both Arab syntacticians' attitudes, and categorizes the statements of both attitudes in applying the comprehensive connotation to each particular verb within this category. It further goes to debate both attitudes and attempts to embrace all ongoing debate between the two parties of syntacticians in this concern, including evidences and objections. The research debates all this according to well-established rules of argumentation in order to critique all evidences, and invite and clarify any potential complications related to both parties' disentanglement of kāna and its sisters. Also, it is to utilize all that in introducing a vision to all researchers in order to treat these complications. The research has come up with a number of results, the most prominent of which are: The issue of the original connotation of kāna and its sisters is controversial, and there is a wide controversy among syntacticians in this regard, Both parties (of Arab syntacticians) disputing about kāna and its sisters were unable to disentangle all the connotations for all the verbs in a way which complies with their comprehensive attitude regarding this issue without falling into verbal, semantic and fundamental complications, The ambiguity found in the disentanglement of the original connotation of kāna (to be) and its sisters done by the majority of syntacticians is, in fact, the reason behind the formation of a different opinion according to those disagreeing with them, The predominant opinion in this issue is the opinion of the majority of syntacticians, The key to understanding the opinion of the majority of syntacticians lies in explaining what they mean by "Action" when they say that kāna (to be) and its sisters have discarded their connotation of "Action", as well as in explaining what they mean when they say that kāna (to be) and its sisters have been restricted to connote "Time" only, "Action", according to the majority of syntacticians, means (assigning the linguistic meaning of the verb to its cause). Accordingly, what they mean by saying that kāna (to be) and its sisters have discarded their connotation of the "Action" is that the "Action" has taken away from kāna (to be) and its sisters their ability to assign their linguistic meanings to their causes, What the majority of syntacticians mean by saying that kāna (to be) and its sisters have been restricted to indicate "Time" is that they all share the quality of adding one connotative sign when added to the abstract nominal statement; that is, (bonding them with a syntactic time) which is formed according to five possibilities, and This understanding of the opinion of the majority of syntacticians eliminates all complications caused by the weakness of disentanglement and leniency the majority of syntacticians. Also, it eliminates the arguments put forward by syntacticians from the opposite side, as well as the causes of argumentation in order to refute the first opinion. This is in addition to the elimination of problems that come as a consequence to that, and thus eliminating the dispute in this whole matter.

Keywords: kāna, kāna and its sisters, connotation, the annullers, the annulled verbs, the incomplete verbs.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله، وبعد:

باب (كان وأخواتها) عند النحاة: عَلَمٌ على مجموعةٍ من العوامل تدخل على المبتدأ والخبر[١]، فتنصب الخبر عند الجميع، وترفع المبتدأ عند البصريين[٢].

وللنحاة في تعيين العوامل الداخلة في هذا الباب ثلاثة مذاهب، هي:

الأول: التمثيل بأشهرها، مع ضبطها بضابطٍ تُعرفُ به:

هذا مذهب المتقدمين من النحاة، قال أبو حيان: "هي طريقة النحاة الذين هم على سَنَن النحو، وهو عذقُ الباب بقانونٍ كليٍّ يُختبَر في شخصيات المسائل، فما وافق كان من الباب، وما خالف لم يكن منه"[٣].

وقد اختلفت عبارات النحاة القدامى في ذلك، إلا أنها في عمومها متقاربةٌ، فمن ذلك ما يأتي:

- عدَّ سيبويه (كان، وصار، وما دام، وليس)[٤] و(أصبح، وأمسى)[٥]، وجعل لهن ضابطًا فقال: "وما كان نحوهنَّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر"[٦].

- وزاد المبرِّد (ظلَّ، وبات، وأضحى، وما زال) وقال: "وما كان في معناهنَّ"[٧].

- وذكر الزجاجي كلَّ ما سبق، وزاد (ما انفك، وما فتئ، وما برِح)، ثم قال: "وما أشبه ذلك"[٨].

الثاني: التمثيل بعددٍ منها، مع النص على أنها غير محصورةٍ:

ذهب إلى ذلك الرضي، فعلَّق على ما ذكره ابن الحاجب من العوامل الداخلة في هذا الباب بقوله: "والظاهر أنها غير محصورةٍ، وقد يجوز تضمين كثيرٍ من التامة معنى الناقصة، كما تقول: (تتم التسعةُ بهذا عشرةً) أي: تصير عشرةً تامةً، و(كَمُلَ زيدٌ عالمًا) أي: صار عالمًا كاملًا، قال تعالى﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[مريم:١٧]، أي: صار مثلَ بشرٍ، ونحو ذلك"[٩].

وهذا المذهب هو ظاهر كلام ابن خروفٍ[١٠]، وصاحب حماة[١١]، ونقل أبو حيان عن (بعض النحويين)، ولم يسمِّه، قوله: "إن كلَّ فعلٍ يجوز أن يدخل في باب (كان) إذا جُعلت الحال غير مستغنى

---

(١) ينظر ما لا يجوز أن تدخل عليه من المبتدآت والأخبار في: شرح الجمل لابن عصفورٍ (١/٣٨٦، ٣٨٧).

(٢) ينظر الخلاف في: شرح الجمل لابن عصفورٍ (١/٤٢٥، ٤٢٦) والتذييل والتكميل (٤/١١٥، ١٣٠، ١٣١).

(٣) التذييل والتكميل (٤/١٦٨، ١٦٩).

(٤) كتاب سيبويه (١/٤٥).

(٥) كتاب سيبويه (١/٤٦).

(٦) كتاب سيبويه (١/٤٥).

(٧) المقتضب (٤/٨٦).

(٨) الجمل في النحو ص٤١.

(٩) شرح الرضي للكافية (القسم٢: ٢/١٠٢٥).

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن خروفٍ (١/٤١٥).

(١١) ينظر: الكناش (٢/٣٧).

عنها، تقول (قام زيدٌ كريمًا)؛ لأنَّك هنا لا تريد أنه قام في حال كرمٍ؛ فإنَّ الحال منتقلةٌ، فلا تريدها هنا؛ لأنها لا تفيد تخصيصًا، فالفعل هنا داخلٌ على المبتدأ والخبر.

وقد تكون منتقلةً لكنك لا تريد أن تجعلها مستغنى عنها، نحو (ذهب زيدٌ متحدِّثًا) فالأفعال هنا ناقصة"[١].

الثالث: عدُّها على سبيل الحصرِ:

قال أبو حيان: "حصرها بالعدِّ طريقة المتأخرين، وهي طريقةٌ ضعيفةٌ؛ ولذلك زاد بعضهم فيها ونقص"[٢]، وصدق؛ فقد تتبعت حصر النحاة لها فرأيت بينهم فروقًا كبيرةً، فالثمانينيُّ، مثلًا، نص على أنها ثلاثة عشر[٣]، والصفَّار على أنها ثمانية عشر[٤]، وابن الخباز على أنها تسعة عشر[٥]، وقال ابن الفخَّار: "فصلٌ في حصر هذه الأفعال، وهي عشرون فعلًا"[٦]، وقال أبو حيان: "وقد انتهى ذكر الكلمات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي إحدى وثلاثون كلمةً، بالمتفق عليه والمختلف فيه"[٧].

(١) التذييل والتكميل (١٦٩/٤).
(٢) التذييل والتكميل (١٦٨/٤).
(٣) ينظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٥.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للصفَّار (٧٦٦/٢).
(٥) ينظر: النهاية (١٠١٧/٤).
(٦) شرح الجمل لابن الفخَّار (٣١٢/١).
(٧) التذييل والتكميل (١٦٨/٤).

وقد تتبَّعتُها في كتب النحاة على سبيل التفصيل، معتدًّا بدلالتها؛ فوجدتها أربعين كلمةً معيَّنةً، هي:

- (كان) و(مرَّ) التي بمعناها[٨].
- الأفعال ذات الأوقات المخصوصة، وهي: أصبح، وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وبات، وأسحر، وأفجر، وأظهر، وغدا، وراح[٩].
- (صار) وما يرد بمعناها، وهو: (غدا، وراح، وآض، وعاد)[١٠] و(جاء، وقعد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحوَّل، وارتدَّ)[١١]، و(كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وبات)[١٢].

(٨) (مرَّ) ذكرها الكوفيون وخولفوا فيها، ينظر: شرح الجمل لابن عصفورٍ (٣٨٣/١، ٣٨٤) وشرح كتاب سيبويه للصفَّار (٧٦٦/٢- ٧٦٨).
(٩) ينظر الخلاف في (أسحر، وأفجر، وأظهر) في: شرح التسهيل (٣٤٤/١) التذييل والتكميل (١٦٧/٤)، والخلاف في (غدا) و(راح) في: شرح الجمل لابن خروفٍ (٤١٦/١) وشرح المفصل (٣٣٧/٤) والتوطئة ص٢٢٧، وشرح التسهيل (٣٤٨/١) وشرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٢٨/٢، ١٠٢٩) والتذييل والتكميل (١٦٥/٤، ١٦٦).
(١٠) ينظر الخلاف فيها في: شرح الجمل لابن خروفٍ (٤١٦/١) والنهاية (١٠٦٠/٤، ١٠٦٢) والتوطئة ص٢٢٧، والمغني في النحو (١٣/٣) وشرح التسهيل (٣٤٤/١، ٣٤٨) والبسيط (٦٦٨/٢) والتذييل والتكميل (١٦١/٤، ١٦٢، ١٦٦).
(١١) ينظر الخلاف فيها في: شرح التسهيل (٣٤٤/١ و٣٤٧) وشرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٢٥/٢) والبسيط (٦٦٩/٢) والتذييل والتكميل (١٦١/٤-١٦٤).
(١٢) ينظر ورودها بمعنى (صار) في: الفوائد والقواعد ص٢١٨، وشرح اللمع لابن برهان (٤٩/١، ٥٠) والمقتصد في شرح

- (ما زال) وما يرد بمعناها، وهو: (ما انفك، وما فتئ، وفيها لغتان أخريان هما: فَتَأ وأفتأ، وما برح وما وَنِي، وما رام[1]، وكان)[2].
- (ما دام).
- (ليس).

وزاد الكوفيون على هذه الكلمات المفردة بابين أدخلوهما في أخوات (كان)، هما:

- الفعل المكرَّر في نحو (لئن ضربتَه لتضربنَّه الكريمَ)[3].
- واسم الإشارة إذا كان للتقريب في نحو (هذا زيدٌ قائمًا)[4].

ونظرًا لكون بحثي هذا في (الدلالة) الأصلية لـ(كان وأخواتها): جعلتُ لما يدخل فيه من هذه الكلمات ضابطين، هما: أن يكون الاتفاق منعقدًا على دخولها في الباب، وأن تكون الكلمة الداخلة أُمًّا لدلالةٍ أصليةٍ مستقلةٍ، فصدق ذلك على عشر كلماتٍ، هي: (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وبات، وليس، وزال، ودام)، وهي تمثِّلُ كلَّ الدلالات الأصلية في الباب، وما يُقال في كلِّ واحدةٍ منها، في هذا البحث، يجري على ما جاء بمعناها، وسأسمِّي هذه الكلمات العشر (أفعالًا)، فيما يأتي؛ أخذًا بمذهب الجمهور[5].

استقريت أقوال عددٍ كبيرٍ من النُّحاة في الدلالة الأصلية لهذه الأفعال، وتأمَّلتها، فوجدت أنها عائدةٌ إلى مذهبين، هما:

الأول: أنها تدلُّ على الزمان دون الحدث.

الثاني: أنها تدلُّ على الزمان والحدث معًا.

وهذا بيان كلِّ مذهبٍ على حدةٍ:

الإيضاح (١/٤٠٢، ٤٠٣) والبيان ص١٤١، والبديع (الجزء١، المجلد٢، ص٤٦٣-٤٦٦) وشرح الجمل لابن خروفٍ (١/٤٣٨-٤٤٠) والنهاية (٤/١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٩، ١٠٤٠) وشرح المفصل (٤/٣٥١-٣٥٨) وشرح الجمل لابن عصفورٍ (١/٤٢١، ٤٢٤) وشرح التسهيل (١/٣٤٥-٣٤٧) والمغني في النحو (٣/٣٠، ٣١، ٤١) وشرح الرضي للكافية (القسم٢:٢/١٠٤١) والتذييل والتكميل (٤/١٥٨-١٦٠).

(١) ينظر الخلاف فيهما في: شرح الجمل لابن عصفورٍ (١/٣٨٣) وشرح كتاب سيبويه للصفَّار (٢/٧٦٦- ٧٦٨) وشرح التسهيل (١/٣٣٣، ٣٣٤) وشرح الرضي للكافية (القسم٢:٢/١٠٢٧) والتذييل والتكميل (٤/١٢٥، ١٢٦).

(٢) ينظر ورودها دالة على الدوام، والخلاف في تأويلهافي: المقتضب (٤/١١٩) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/٢٩٦، ٢٩٧) والبيان ص١٣٩، ١٤٠، البديع (الجزء١، المجلد٢، ص٤٦٤) شرح الجمل لابن خروفٍ (١/٤٣٨) والنهاية (٤/١٠١٩) وشرح المفصل (٤/٣٥١) وشرح الجمل لابن عصفورٍ (٢/٤١٩) وشرح التسهيل (١/٣٤٥) والمغني في النحو (٣/٣٩، ٤١) وشرح الرضي للكافية (القسم٢: ٢/١٠٣٣) والتذييل والتكميل (٤/٢١٢).

(٣) ينظر الخلاف فيه في: شرح الجمل لابن عصفورٍ (١/٣٨٤)، وشرح كتاب سيبويه للصفَّار (٢/٧٦٦- ٧٦٨).

(٤) ينظر الخلاف فيه في: شرح الجمل لابن عصفورٍ (١/٣٨٤، ٣٨٥) وشرح كتاب سيبويه للصفَّار (٢/٧٦٦- ٧٦٨) والتذييل والتكميل (٤/١٦٧، ١٦٨).

(٥) ينظر الخلاف في هذه المسألة، مثلًا، في: المغني في النحو (٣/٧-١٢).

المذهب الأول: أنها تدلُّ على الزمان دون الحدث

يرى أصحاب هذا المذهب أنَّ (كان وأخواتها) لا تدلُّ على الحدث، فدلالتها عليه مخلوعةٌ؛ لأنها فُرِّغت للدلالة على الزمان لا غير، وخبر الفعل الناقص هو الحدث المراد الإخبار عن اسمه به.

أول تصريحٍ بهذا المذهب وقعت عليه كان عند ابن السراج الذي قال: إنها تجيء "عبارةً عن الزمان فقط"[(١)]، وقال عن الفرق بين الفعل الناقص والفعل الحقيقي: "الفعل الحقيقي يدلُّ على معنى وزمان، نحو قولك (ضرب) يدلُّ على ما مضى من الزمان، وعلى (الضرب) الواقع فيه، و(كان) إنما يدلُّ على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدلُّ على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي، فهي تدلُّ على زمانٍ فقط"[(٢)].

ونسب ابن يعيش وابن الناظم وأبو حيان هذا المذهب إلى سيبويه[(٣)]؛ لأنه قال في موضعٍ "تقول: (كان عبدالله أخاك) فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى"[(٤)]، وفي موضعٍ: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبدَالله المقتولَ، وأنت تريد: كن عبدالله المقتول؛ لأنه ليس فعلًا يصل من شيءٍ إلى شيءٍ؛ لأنك لست تشير به إلى أحد"[(٥)]، ونسبه ابن الناظم إلى أكثر البصريين[(٦)].

وقد تتبعته في كتب النحاة، فوقفت عليه صريحًا عند عددٍ كبيرٍ منهم، أكتفي منهم هنا بذكر: الفارسي، وابن جني، والثمانيني، وابن برهان، وعبدالقاهر الجرجاني، والأعلم، والمجاشعي، والشريف الكوفي، وجامع العلوم، وابن بابشاذ، والأنباري، وابن الخشَّاب، وابن الأثير، والعكبري، وابن معطٍ، وابن الخبَّاز، وابن يعيش، والشلوبين، وابن فلاحٍ، وابنيازٍ، وابن أبي الربيع، والنيلي، والهرمي، والشاطبي[(٧)]،

(١) الأصول في النحو (٨٢/١).

(٢) الأصول في النحو (٨٢/١).

(٣) ينظر: شرح المفصل (٣٣٦/٤) وشرح الألفية لابن الناظم ص١٣٧، والتذييل والتكميل (١٣٣/٤) وارتشاف الضرب (١١٥١/٣).

(٤) كتاب سيبويه (٤٥/١).

(٥) كتاب سيبويه (٢٦٤/١).

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ص١٣٧.

(٧) ينظر: المسائل البغداديات ص١١٣، ١١٤، والمسائل الحلبيات ص٢١٠، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٧٣، والمسائل المنثورة ص٢٠٧، واللمع ص٨٥، والفوائد والقواعد ص٢٠٤، ٢٠٥، وشرح اللمع لابن برهان (٤٩/١) والمقتصد في شرح الإيضاح (٣٩٨/١) والمخترع في إذاعة سرائر النحو ص٩٧، ٩٨، وشرح عيون الإعراب ص١٠٦، والبيان ص١٣٨، ١٣٩، وشرح اللمع لجامع العلوم ص١٣٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص١٢١، وأسرار العربية ص١٣٤، ١٣٥، والمرتجل ص١٢٤، ١٢٥، والبديع (الجزء١، المجلد٢، ص٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٤) واللباب (١٦٤/١) والفصول الخمسون ص١٨٢، ١٨٣، وتوجيه اللمع ص١٣٥، والنهاية (١٠١٨/٤) وشرح المفصل (٣٣٥/٤، ٣٣٦) والتوطئة ص٢٢٤، والمغني في النحو (٨،٩/٣) والمحصول (٣٨٥/١) والبسيط (٦٦٣/٢-٦٦٨) والصفوة (الجزء٢، القسم١، ص٢)

وهو ظاهر كلام المبرد وابن الوراق والزمخشري[1].

أكَّد كلُّ هؤلاء النحاة قول ابن السرَّاج عن (كان وأخواتها): إنها تجيء "عبارة عن الزمان فقط"[2]، بعبارات مختلفة، كقولهم: إنها (تدلُّ على الزمان المجرَّد من الحدث)[3]، أو (تدلُّ على الزمان المجرَّد من معنى الحدث)[4]، أو (تدلُّ على زمانٍ فقط)[5]، أو (تعيِّن الزمن الذي استقر فيه الخبر)[6]، أو (تفيد زمان الخبر)[7]، أو (تعقد الخبر بزمانٍ)[8]، أو (تعقد فائدة الخبر بزمان مخصوص)[9]؛وقولهم: إنها (مسلوبة الدلالة على الحدث)[10]، أو (مجردةٌ من الحدث للدلالة على الزمان)[11]؛ وقولهم: إنَّ العرب (جرَّدوها عن الحدث وأخلصوها للأزمنة)[12] أو (خلعوا دلالتها على الحدث لتدلَّ على زمن خبر المبتدأ)[13].

ثم فرَّعوا عن مذهبهم هذا ثلاث مسائل دلاليةً، هي:

الأولى:

أنَّ لزوم الفعل الناقص للخبر تعويضٌ له عن خلع دلالته على الحدث[14]؛ ولذلك امتنع أن ينصب مصدرَه، فلا يجوز أن يقال: (كان زيدٌ قائمًا كونًا)؛ لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوَّض عنه[15].

الثانية:

أنَّ الفعل الناقص واسمه وخبره نحو (كان زيدٌ قائمًا) يساوي في دلالته الفعل اللازم وفاعله نحو

والمحرر في النحو (٢/٥٧٣، ٥٧٤) والمقاصد الشافية (٢/١٤٤-١٤٦).

(١) ينظر: المقتضب (٣/٣٣،٩٧) و(٤/٨٦-٨٩) وعلل النحو ص٢٤٥،٢٤٨، والمفصل ص٣٣٩-٣٤٤، وصرح بأنه ظاهر قول المبرد: ابن مالكٍ في شرح التسهيل (١/٣٤٠).

(٢) ينظر: الأصول في النحو (١/٨٢)

(٣) ينظر: اللمع ص٨٥، وأسرار العربية ص١٣٥،١٣٨، والمرتجل ص١٢٤.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ص١٢١.

(٥) ينظر: المسائل البغداديات ص١١٣، والبيان ص١٣٩.

(٦) ينظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٤، ٢٠٥، والمقتصد في شرح الإيضاح (١/٣٩٨).

(٧) ينظر: شرح المفصل (٤/٣٤٥).

(٨) ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو ص٩٧.

(٩) ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو ص٩٧.

(١٠) ينظر: شرح اللمع لجامع العلوم ص١٣٨، والبديع (الجزء١، المجلد٢، ص ٤٦٤) والفصول الخمسون ص١٨٣، والنهاية (٤/١٠١٨).

(١١) ينظر: التوطئة ص٢٢٤.

(١٢) ينظر: البديع (الجزء١، المجلد٢، ص٤٦١).

(١٣) ينظر: اللباب (١/١٦٤).

(١٤) ينظر: البغداديات ص١١٣، الفوائد والقواعد ص٢٠٤، ٢٠٥، شرح اللمع لابن برهان (١/٤٩) شرح اللمع لجامع العلوم ص١٣٨.

(١٥) ينظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٤، ٢٠٥، وشرح عيون الإعراب ص١٠٦، والبيان ص١٣٨، وأسرار العربية ص١٣٥، والمرتجل ص١٢٥، واللباب (١/١٦٤، ١٧١) والنهاية (٤/١٠١٨) وشرح المفصل (٤/٣٣٦، ٣٤٥) والمغني في النحو (٣/٨) والمحصول (١/٣٨٥) والبسيط (٢/٦٦٣ ، ٦٦٤ ،٦٦٦ ،٦٦٨) والصفوة (الجزء٢، القسم١، ص٢ ،٣) والمحرر (٢/٥٧٣).

(قام زيدٌ)[١]، أو الفعل التام المتعدي وفاعله نحو (ضَرَبَ زيدٌ)، فكلاهما يدلُّ على (حدثٍ، وزمانٍ، وفاعلٍ) إلا أنَّ الدلالة على الحدث في الفعل التام متقدمةٌ فيه، والدلالة على الحدث مع الفعل الناقص متأخرةٌ في الخبر[٢].

الثالثة:

أنَّ هذه الأفعال نوعٌ خاصٌّ من الأفعال مخالفٌ لما سواه؛ ولذلك خصوها بعددٍ من القيود لفعليَّتها، فسموها بـ(أفعالٌ ناقصةٌ)[٣] و(أفعالٌ غير حقيقيةٍ)[٤] و(أفعالٌ غير مؤثرةٍ)[٥] و(أفعالٌ مجازيةٌ)[٦] و(أفعالُ عبارةٍ)[٧] و(أفعالٌ لفظيةٌ)[٨].

ثم كان من أتباع هذا المذهب من علَّل هذه التسميات بخلع دلالة هذه الأفعال على الحدث عنها وتجريدها للزمن[٩]، ومنهم من علَّلها بلازم هذا الخلع: وهو عدم استغنائها بمرفوعها، وأنه لا يتم الكلام إلا باستيفائها المنصوب مع المرفوع؛ لأن المنصوب في الأصل خبر عن المرفوع[١٠]، ومنهم من علَّلها بالأمرين معًا[١١].

وبهذا تكون (كان وأخواتها) عند أتباع هذا المذهب متجردةً من الدلالة على الحدث، خالصةً للدلالة على الزمان، وقد تتبعت تتزيلهم هذه الدلالة الأصلية الكلية على آحاد أفعال هذا الباب؛ فتبيَّن أنه استقام لهم تتزيلها قطعًا على ستة أفعال، هي: (كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات)، وهذا خلاصة ما قالوه:

- (كان): تدلُّ على اقتران مضمون الجملة بالزمان الصرفي المحصَّل من بنيتها، فقولك (كان زيدٌ قائمًا) تعني (قام زيد فيما مضى)[١٢].

- (أصبح) و(أمسى) و(أضحى): تدلُّ على اقتران مضمون الجملة بزمانين: الزمان الصرفي المحصَّل من بنيتها، والزمان اللغوي المفهوم من

---

(١) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (٤٩/١) والمقتصد في شرح الإيضاح (٣٩٨/١) وشرح المفصل (٣٤٥/٤).

(٢) ينظر: البغداديات ص١١٣، ١١٤، وشرح اللمع لجامع العلوم ص١٣٩.

(٣) ينظر مثلًا: الفوائد والقواعد ص٢١٦.

(٤) ينظر مثلًا: المقتضب (٣٣/٣) والمقتصد في شرح الإيضاح (٣٩٨/١) والبديع (الجزء١، المجلد ٢، ص٤٦٠).

(٥) ينظر مثلًا: علل النحو ص٢٤٥.

(٦) ينظر مثلًا: المخترع في إذاعة سرائر النحو ص٩٦، ٩٧، ٩٨.

(٧) ينظر مثلًا: الأصول في النحو (٨٢/١) وعلل النحو ص٢٤٥، ٢٤٨، وأسرار العربية ص١٣٥.

(٨) ينظر مثلًا: اللباب (١٦٤/١).

(٩) نسبه الثمانيني في الفوائد والقواعد ص٢١٦ إلى قوم من النحويين لم يسمِّهم، وقال به: ابن معطي في: الفصول الخمسون ص١٨٣، وابن يعيش في: شرح المفصل (٣٣٥/٤، ٣٣٦).

(١٠) كالثمانيني في الفوائد والقواعد ص٢١٦، والزمخشري في المفصل ص٣٣٧.

(١١) كابن فلاح في المغني (٩/٣) وابن إيازٍ في المحصول (٣٨٥/١) والهرمي في المحرر في النحو (٥٧٣/٢).

(١٢) ينظر مثلًا: المقتضب (٣٣/٣، ٩٧) و(٨٦/٤) والأصول في النحو (٨٢/١) والمسائل البغداديات ص١١٣، ١١٤، والمقتصد في شرح الإيضاح (٣٩٨/١) والنهاية (١٠١٩/٤) والتوطئة ص٢٢٤، والمغني في النحو (١٥/٣) والبسيط (٦٦٢/٢)، والمقاصد الشافية (١٤٤/٢، ١٤٥).

لفظها، فقولك، مثلًا: (أصبح زيدٌ قائمًا) تعني (قام زيد فيما مضى في الصباح)[1].

– (ظلَّ): تدلُّ على اقتران مضمون الجملة بزمانين: الزمان الصرفي المحصَّل من بنيتها، والزمان اللغوي المفهوم من لازم لفظها، وهو النَّهار: كله أو أغلبه[2]، فهي مشتقةٌ من (الظِّلِّ)، واللازم الزماني لـــ(الظِّلِّ) هو النهار[3]، فقولك: (ظل زيدٌ قائمًا) تعني (قام زيدٌ فيما مضى نهارَه).

– (بات): تدلُّ على اقتران مضمون الجملة بزمانين: الزمان الصرفي المحصَّل من بنيتها، والزمان اللغوي المفهوم من لازم لفظها، وهو الليل: كله أو أغلبه[4]، فهي مشتقةٌ من (البيتوتة) واللازم الزماني لـــ(البيتوتة) هو الليل[5]، فقولك: (بات زيدٌ قائمًا) تعني (قام زيدٌ فيما مضى ليلَه).

فدلالة الفعل الناقص في كلِّ ذلك دلالةٌ زمانيةٌ خالصةٌ، والخبر هو (الحدث) الذي قُصد الإخبار به عن الاسم مقترنًا بذلك الزمان.

وإذا كان تزيلُ هذه الدلالة على الأفعال السابقة سائغًا متصوَّرًا، فإن تزيلها على بقية الأفعال وهي: (صار، وما زال، وما دام، وليس): كان مضطربًا عند أتباع هذا المذهب، وهذا بيان ذلك:

دلالة (صار):

حاول ابن برهان وابن الأثير وابن فلاح جعل دلالة (صار) دلالةً زمانيةً خالصةً؛ تمسكًا بأصل المذهب، فجاءت عباراتهم كما يلي:

– قال ابن برهان: إن (صار) جُعل "مختصًّا بزمان الوجود دون الزمن الماضي؛ ولذلك قلت: (كان فقيهًا فصار نحويًّا)"[6].

– وقال ابن الأثير: "تدلُّ على زمن الوجود المتصل، دون الزمن الماضي"[7].

– وقال ابن فلاح: "تفيد اقتران مضمون الجملة بزمن الوجود"[8]، وقال: إنَّ (صار) تثبت "لخبرها

(١) ينظر: الأصول في النحو (٨٢/١) وشرح عيون الإعراب ص١٠٥، والمفصل ص٣٤١، والبيان ص١٤٢، والبديع (الجزء١، المجلد٢، ص٤٦٥)والنهاية (١٠٣٥/٤) والتوطئة ص٢٢٥، والمغني في النحو (١٤/٣، ٣٧، ٤٠) والمقاصد الشافية (١٤٥/٢).

(٢) ينظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٥، وشرح اللمع لابن برهان (٥٣/١) وشرح عيون الإعراب ص١٠٥، والبيان ص١٤٢، والبديع (الجزء١، المجلد٢، ص٤٦٦) والنهاية (١٠٣٩/٤) وشرح المفصل (٣٣٧/٤و٣٥٧) والتوطئة ص٢٢٦، والمغني في النحو (١٤/٣و٤١) والبسيط (٦٦٦/٢) والمقاصد الشافية (١٤٥/٢).

(٣) ينظر: النهاية (١٠٣٩/٤، ١٠٤٠) والمغني في النحو (٤١/٣).

(٤) ينظر: البيان ص١٤٢، والبديع (الجزء١، المجلد٢، ص٤٦٦) والنهاية (١٠٤١/٤) وشرح المفصل (٣٥٧/٤) والتوطئة ص٢٢٦، والمغني في النحو (٤١/٣) والبسيط (٦٦٦/٢، ٦٦٧) والمقاصد الشافية (١٤٥/٢).

(٥) ينظر: المحرر في النحو (٥٧٦/٢).

(٦) شرح اللمع لابن برهان (٤٩/١، ٥٠).

(٧) البديع (الجزء١، المجلد٢، ص٤٦٣).

(٨) المغني في النحو (٤٣/٣، ٤٤).

حكم الانتقال من الماضي إلى زمن الوجود"[١]:

وإذا تأمَّلت هذه الدلالة الزمانية وجدتها غير ظاهرةٍ؛ لما يأتي:

١. أنَّ قولهم (زمن الوجود) لا يخلو من أحد تفسيرين:

الأول: أن يكون المراد بـ(زمن الوجود): زمن اتصاف الاسم بالخبر على سبيل التحوُّل والجدة وكون الشيء بعد أن لم يكن، فيكون مرادهم أن (صار) تدلُّ على (زمن تحول الاسم إلى الخبر) دون الزمن الذي قبله، وهذا ظاهر قول ابن الأثير؛ فيكون الزمان الذي تدلُّ عليه (صار) هو: (زمان التحول والانتقال إلى الخبر) المتَّصل بـ(زمان التكلُّم والإخبار).

وهذا يلزم منه نقض أصل مذهبهم، لِما فيه إثبات (الحدث) الذي تدلُّ عليه (صار)؛ لأن (التحول والانتقال إلى الخبر) هو عين (الصيرورة).

الثاني: أن يكون مرادهم به (زمن التكلُّم والإخبار)، فتكون (صار) دالةً عندهم على (زمن التكلم والإخبار) دون الزمن الماضي، وهذا ظاهرُ قول ابن برهان وابن فلاحٍ، فيكون الزمان الذي تدلُّ عليه (صار) هو (الآن).

وهذا مشكلٌ من جهة أنَّ (صار) فعلٌ ماضٍ: يدلُّ ببنيته على الزمان الماضي، وبلفظه على التحوُّل والجدة والحدوث، فما وجه القول بدلالته على غير زمنه المفهوم من بنيته؟ وما وجه نزع دلالته على (الصيرورة)؟.

٣. أنَّ قول ابن برهان وابن الأثير (دون الزمان الماضي) لا يخلو من أحد تفسيرين:

الأول: (دون الزمان الماضي) بالنسبة إلى زمن التكلم، وهذا لا يستقيم؛ لأن الزمان المفهوم من بنية (صار) لا بدَّ أن يكون ماضيًا بالنسبة إلى زمان التكلم.

الثاني: (دون الزمان الماضي) بالنسبة إلى زمن الصيرورة والتحوُّل، وهذا لا يستقيم؛ لأنه لا علاقة له بالدلالة الزمانية لـ(صار)، بل هو لازم من لوازم معناها اللغوي؛ لأنَّ (الصيرورة على صفةٍ) تقتضي حدوث الاتصاف بها بعد أن لم يكن قبله!.

ومهما تأملت هذه العبارات وجدتها موهمةً غامضةً، غير (كاشفةٍ) لدلالة (صار): كيف تكون زمانيةً خالصةً متصوَّرةً كما كان الأمر في أخواتها السابقات!؛ لأن (صار) تدلُّ على (الزمان الماضي) ببنيتها الصرفية، وعلى حدث (الصيرورة) بمعناها المعجمي، والعبارات السابقة لا تفسِّر تَغيُّرَ دلالتها على زمانها الصرفي، ولا تَغيُّبَ معناها المعجمي.

ولذلك لم يجد كثيرٌ من أتباع هذا المذهب بدًّا من تفسير (صار) بمعناها اللغوي، فالثمانينيوعبدالقاهر، وابن معطٍ، وابن الخباز، وابن يعيش، والشلوبين، والنيلي، والهرمي، فسروها بـ(الانتقال) أو (التحوُّل) أو (الانقلاب) من شيء

(١) المغني في النحو (٣/٤٣، ٤٤).

إلى شيء[1]، والشريف الكوفي فسَّرها بـ(الابتداء)[2]، وهو يقصد به المعنى نفسه، وإن لم يكن في دقة (الانتقال) وما في معناه.

وقد حاول بعضهم الجمع بين معنى (صار) اللغوي ودلالتها الزمنية، فجاءت عباراتهم على النحو الآتي:

١. قال الشريف الكوفي: "وأمَّا (صار) فتدلُّ على الابتداء، وقال بعضهم: على الانتقال، أي: هو الآن على هذه الحال لا فيما مضى"[3]:

وهذا القول مشكلٌ من وجهين: أنه أثبت (الانتقال) وهو عين (الصيرورة) وفي هذا نقضٌ لأصل المذهب، وأنَّه غيَّر الدلالة الزمانية لبنية (صار) فجعلها (الآن) دون تفسيرٍ!.

٢. قال ابن الأثير: "معناها: الانتقال من حالٍ إلى حالٍ، تقول: (كان زيدٌ كريمًا فصار بخيلًا)، ولا بُدَّ فيها من اتساعٍ؛ فإنهم جعلوها تدلُّ على زمن الوجود المتصل دون الزمن الماضي، وسلبوها الدلالة على المصدر"[4]، وتبعه في ذلك النيلي[5]:

وهذا قولٌ ظاهره محالٌ؛ لأنه أثبت فيه الحدث الذي تدلُّ عليه (صار) دلالةً معجميةً، وهو (الصيرورة) التي عبَّر عنها بـ(الانتقال)، ثم نفى ما أثبت فقال إن دلالتها عليه مسلوبةٌ، وسمَّى ذلك (اتساعًا) لم يبيِّن وجهه أو دليله أو غايته!.

٣. قال ابن فلاح: "تفيد اقتران مضمون الجملة بزمن الوجود، ومعناها الانتقال في الذات أو الصفة، كقوله (صار الطينُ خزفًا) و(صار الماءُ حارًّا) و(صار زيدٌ فقيهًا بعد أن كان نحويًّا)"[6]:

وهذا القول فيه إثبات للحدث الذي تدلُّ عليه (صار) وهو (الانتقال والتحوُّل) في الذات أو الصفة، وهو نقضٌ لأصل المذهب.

٤. قال الشاطبي: إنها تدلُّ على "زمانٍ مع انتقال"، ثم قال: إنها تدلُّ على "زمان الانتقال من حالٍ إلى حالٍ"[7]:

وهذه العبارة مشكلةٌ؛ لأنها لا تجرِّد (صار) من الدلالة على الحدث، وهذا نقضٌ لأصل المذهب.

نخلص من هذا إلى أن أصحاب هذا المذهب مع إجماعهم على أنَّ الفعل الناقص قد خُلعت دلالته على الحدث، وأنه أُخلص للتعبير عن الزمان: لم يستطع أحدٌ منهم تنزيل هذه الدلالة الكلية على (صار).

(١) ينظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٥، والمقتصد في شرح الإيضاح (٣٩٩/١) والفصول الخمسون ص١٨٢، والنهاية (١٠٣٢/٤، ١٠٣٣) وشرح المفصل (٣٥١/٤، ٣٥٣) والتوطئة ص٢٢٦، ٢٢٧، والصفوة (الجزء٢، القسم١، ص١٩) والمحرر في النحو (٥٧٦/٢).

(٢) ينظر: البيان ص١٤٢.

(٣) البيان ص١٤٢.

(٤) البديع (الجزء١، المجلد٢، ص٤٦٣).

(٥) ينظر: الصفوة (الجزء٢، القسم١، ص١٩).

(٦) المغني في النحو (٤٣/٣، ٤٤).

(٧) المقاصد الشافية (١٤٤/٢، ١٤٥).

دلالة (ما زال):

قال ابن برهان: "(زال) فعلٌ خُلعَ منه الدلالة على المصدر، وقُدِّرَ دالًّا على الزمان"[١] لكنَّه لم يبيِّن كيف يكون ذلك؟ و لم يجره على مثالٍ!.

ونُقِلَ عن عبدالقاهر أنه قال: إن معناها "استغراق الزمانِ كلِّه"[٢].

أمَّا بقية أتباع هذا المذهب فجاءوا بعباراتٍ خلطوا فيها الزمان بمعانٍ أخرى غير زمانية، جاءت على النحو الآتي:

١. قال الزمخشري: الأفعال "التي أوائلها الحرف النافي في معنى واحدٍ، وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه"[٣]: وهي عبارة غامضة، ولو نزَّلناها على مثال لم توافق أصل المذهب؛ لأن الهاء في قوله (زمانه) لا يخلو مفسِّرها من أحد احتمالين، هما:

الأول: أن تكون عائدة على (الفعل)، الذي هو (الحدث)، الذي هو (خبر ما زال): وعلى هذا يكون معنى قولك (ما زال زيدٌ قائمًا): استمرار (حدوث القيام) بـ(زيدٍ) في (زمان القيام)، وهذا التفسير فاسد؛ لأنه لا يخص (ما زال) بأي زيادةٍ دلاليةٍ، فقولك (زيدٌ قائمٌ) يعني: استمرار حدوث القيام بزيد في زمان القيام؛ لأن كلَّ حدثٍ يستمرُّ بمحدثِه في وقتِ حدوثه.

الثاني: أن تكون عائدةً على (زال) نفسها: وعلى هذا يكون معنى قولك: (ما زال زيدٌ قائمًا): استمرار (حدوث القيام) بـ(زيدٍ) في الزمان الذي تدل عليه (زال) ببنيتها، وهو الزمان الماضي.

ولـمَّا كان التفسير الأول فاسدًا؛ لم يبق إلا هذا التفسير، وعليه تكون (ما زال) دالةً على استمرار حدوث الفعل بفاعله في الزمان الصرفي الذي تدلُّ عليه (زال) أو (يزال) بصيغتيهما، وقد حرَّر بعض أتباع هذا المذهب ذلك بعبارةٍ واضحةٍ، قال ابن الخباز: "إذا قلت (ما زال زيدٌ قائمًا): فـ(القيام) مستمرٌ بـ(زيد) فيما مضى من الزمان"[٤]، وقال النيلي: "معناها استمرار الخبر لاسمها في الزمان الذي دلَّت صيغتها عليه"[٥].

فهذه العبارات تجعل (ما زال) دالةً على (استمرارٍ لاتصاف الاسم بالخبر) وقع في (الزمان الماضي): وهذا يهمل دلالة (ما زال) على أنَّ ذلك الاتصافَ ثابتٌ في وقت الإخبار؛ ولذلك احترز ابن يعيش من ذلك في عبارته، فقال: "إذا قلت (ما زال زيدٌ قائمًا): فهو كلام معناه الإثبات، أي: هو قائمٌ، وقيامه استمرَّ فيما مضى من الزمان"[٦]، وهذا يعني أن (ما زال) عنده: تدلُّ على ثبوت خبرها لاسمها في زمان الإخبار عنه، مع تقرير ثبوته له فيما سبقها من الزمان الماضي.

---

(١) شرح اللمع (٥٤/١).

(٢) ينظر في: شرح المفصل (التخمير) (٢٩٣/٣، ٢٩٤).

(٣) ينظر: المفصل ص٣٤٢.

(٤) ينظر: النهاية (١٠٤٣/٤).

(٥) ينظر: الصفوة (الجزء٢، القسم١، ص٢٠، ٢١).

(٦) ينظر: شرح المفصل (٣٥٩/٤).

وتفسير ابن يعيشَ مستقيمٌ، لكنَّ فيه إشكالًا من جهتين:

الأولى: أنه لا يفسِّر: كيف دلَّت ما زال على زمانين متَّصلين: (الآن) و(الماضي)، مع أنَّ (ما زال) تدلُّ ببنيتها على (الزمان الماضي المنفي) لا غير!.

الثانية: أنَّه لا يجرِّد (ما زال) من الدِّلالة على الحدث، ويجعلها خالصةً للزمان؛ لأنَّ فيه وفيما قبله إثباتًا لدلالتها على (الاستمرار)، والاستمرار إنما فُهم من نفي (الحدث) الذي تدلُّ عليه (زال)، فـ(زال) عند القائلين بهذا المذهب تدلُّ على (الانتفاء) وما في معناه[1]، ثم نُفِيت بـ(ما)، ففُهم من (نفي الانتفاء) معنى (الاستمرار)؛ لأن نفي النفي إثبات، فمعنى قولك: (ما زال زيدٌ قائمًا) هو: لم ينتفِ قيامُ زيدٍ، والإخبار بعدم انتفاء القيامِ يعني ثبوته واستمراره وقت الإخبار، وفي وقتٍ سابقٍ له، متَّصلٍ به.

٢. قال ابن الأثير: "يراد بها المطاولة ولزوم الشيء ومتابعة بعضه بعضًا"[2]: وهذا التفسير لا يحقِّق خلع دلالة (ما زال) على الحدث وتجرده للزمان؛ لأنَّه ليس فيه نصٌّ على زمانٍ محصَّلٍ؛ ولأنَّ (المطاولة واللزوم والمتابعة) مثل (الاستمرار) لا تُفهم إلا عند الاعتداد بالحدث الذي تدلُّ عليه (زال) ثم نفيه، وهذا يعني عدم تجردها من الدلالة على الحدث.

٣. قال الشلوبين: "لمصاحبة الصفة للموصوف مُذ أمكن أن يكون قابلًا لها"[3]:

وهذا القول فيه تحديدٌ لبداية الزَّمان الذي تدلُّ عليه (ما زال)، فقولك (ما زال زيدٌ قائمًا) تدلُّ على: مصاحبة صفة (القيام) للموصوف (زيد) مذ أمكن أن يكون قابلًا لها، أي: من لحظة تلبسه بها، وهي لحظة قيامه، ولكنها لا تحدِّد نهايته، ولا شكَّ أنها عنده (زمن الإخبار).

ومع ما في ظاهر هذه العبارة من إخلاص (ما زال) وأخواتها للزمان دون الحدث تبقى غيرَ قاطعة؛ لأمرين: أنا لا نجد فيها تفسيرًا لدلالة (ما زال) على (الماضي) المتَّصل بـ(الآن)، مع أنها دالةٌ ببنيتها على (الزمان الماضي) المنفي لا غير! ولأنَّ ما فيها من ضرورة (استمرار) اتصاف الاسم بالخبر من أوَّل الزمان المذكور إلى آخره، و(لزومه) له فيه، ناتجٌ عن الاعتداد بالحدث الذي تدلُّ عليه (زال) ثم نفيه، وهذا يعني عدم تجريد هذه العبارة لها من الدلالة على الحدث، قطعًا.

٤. قال الهرمي: "معناها: ثبوت الخبر للمخبر عنه، كقولك: (ما زال زيدٌ عالمًا)، فقد أثبتَّ له

(١) ينظر: شرح اللمع لابن برهان (٥٤/١) والمقتصد في شرح الإيضاح (٣٩٩،٤٠٠/١) والمفصل ص٣٤٢، والبيان ص١٤٢، والبديع (الجزء١، المجلد٢، ص٤٦٧، ٤٦٨) والنهاية (١٠٤٣/٤) وشرح المفصل (٣٥٩/٤ و٣٦١) والمغني في النحو (٤٦/٣-٤٩) والبسيط (٦٧١/٢).

(٢) ينظر: البديع (الجزء١، المجلد٢، ص٤٦٦).

(٣) التوطئة ص٢٢٧.

العلم على الدوام بقولك (ما زال)"[١]، وتبعه الشاطبي فقال: إنها تدلُّ على "زمانٍ محصَّلٍ ... مع دوامٍ"[٢]، وقال: إنها "تعطي معنى (كان الدوامية)؛ ومن هنا لزمها النفي؛ ليصحَّ تجردها للزمان، فقولك: (لم يزل الله عالمًا) و(كان الله عالمًا) بمعنى واحدٍ"[٣]:

عبَّر أصحابُ الأقوال السابقة بـ(الاستمرار والمطاولة واللزوم والمتابعة) وعبَّر الهرمي والشاطبي هنا بـ(الدوام)، وهو تعبيرٌ غير دقيقٍ، كنتُ سأحمله على التسامح في العبارة؛ لولا أنَّ الشاطبي حين مثَّلَ أجرى مثالَه على الله تعالى، فساوى بين (لم يزل اللهُ عالمًا) و(كان اللهُ عالمًا)، والدوام فيهما مطلقٌ يستغرق جميع الأزمان، وهذا التمثيل دليلٌ قاطعٌ على أنه يريد بـ(الدوام) معناه الحقيقي، لا التعبير به عن (الاستمرار والتتابع) تسامحًا، والحقُّ أنَّ ذلك مردودٌ من وجهين:

١. أنَّ (الدوام المطلق) في المثالين لم يُفهم لا من (كان) ولا من (ما زال) بالدلالة الوضعية اللفظية الأصلية، كما فَهِم الشاطبي، بل بالدلالة العقلية اللزومية الخاصة الخارجة عن دلالة اللفظ؛ لأن صفات الله تعالى ثابتةٌ لا تنفصل عنه.

٢. أن نسبة معنى (الدوام المطلق) لـ(ما زال)، حتى لو مثَّل لها بأمثلة جارية على المخلوقين؛ دعوى لا دليل عليها، ويأباها واقع الاستعمال؛ فـ(ما زال) لا تدلُّ على دوام خبرها مطلقًا لاسمها، بل تدلُّ على ثبوته في زمان الإخبار مع اتصاله بالزَّمان الماضي.

ثم إن حملنا مراد الهرمي بـ(الدوام) على مراد الشاطبي فهو مثله، وإن حملناه على: الاستمرار، فإن الاستمرار لا يُفهم إلا عند الاعتداد بالحدث الذي يدل عليه (زال) ثم نفيه، وهذا يعني عدم تجريدها من الدلالة على الحدث.

نخلص من هذا إلى أن أصحاب هذا المذهب مع إجماعهم على أنَّ الفعل الناقص قد خُلِعَت دلالته على الحدث، وأنَّه أُخلصَ للتَّعبير عن الزمان: لم يستطع أحدٌ منهم تنزيل هذه الدلالة الكلية على (زال)، قطعًا.

دلالة (ما دام):

قال الثمانيني في تحرير إعراب (ما دام) لا تحرير دلالتها: "موضع (ما) وصلتها نصبٌ؛ لأنَّ هذا المصدر قد استعمل ظرفَ زمانٍ، ولا يكون ناصبُه إلا فعلًا مستقبلًا. تقول (أزورك ما دام زيدٌ خارجًا)، فـ(ما) في موضع نصبٍ بـ(أزورك)، تقديره: (أزورك زمانَ دوامِ خروجِ زيدٍ)، فحُذف الزمان وأُقيم المصدر مقامه، فصار (أزورك دوامَ خروجِ زيدٍ)، ثمَّ حُلَّلَ (دوام) إلى (ما دام).

كما قال تعالى﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾[المائدة:١١٧]أي: (زمان دوامي فيهم)،

(١) ينظر: المحرر في النحو (٢/٥٧٦، ٥٧٧).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية (٢/١٤٤، ١٤٥).

(٣)المقاصد الشافية (٢/١٤٦).

فحُذف الزمان، وأُقيم المصدر مقامه، فصار (دوامي فيهم)، ثم حُلِّلَ المصدر إلى (ما دمتُ)"[1].

ولكنَّنا نجد هذا الكلام المراد به (تحرير الإعراب) يختلط عند ابن برهان بـ(تحرير الدلالة)، فهو يقول: "(ما دام): (ما) مصدرية، و(دام) صلة، والفعل على نحو ما تقدم من خلع دلالته على المصدر وتجريده للدلالة على الزمان، ...، و(ما دام) ظرف زمان، وكان الأصل (لا آتيك دوامَ زيدٍ قائمًا)، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فصارت بمنزلة قول العرب: (أتيتك خُفوقَ النجم، ومَقدمَ الحاجِّ، وخلافةَ عبدالملك)، فهذا مصدر انتصب انتصاب الظرف"[2]، وقال عبدالقاهر نحوه[3].

حتى إذا وصلنا إلى الزمخشري وجدناه يجعل هذه هي دلالة (ما دام) فيقول: (ما دام) "توقيتٌ للفعل"[4]، وقد أخذه ابن فلاح فقال: "(ما دام) توقيتٌ لما يصحبها بمدَّة ثبوت خبرها لاسمها"[5]، ونجد هذا المعنى يرد في سياق الحديث عن دلالة (ما دام) عند عددٍ من أتباع هذا المذهب[6].

وبالتأمُّل في هذا التفسير الزماني لـ(ما دام) نجد كثيرًا من أتباع هذا المذهب قد شغلوا ببيان دلالتها الزمانية بالنظر إلى الحدث الخارجي السابق لها، لا بالنظر إلى خبرها الذي هو الحدث المخبر به عن اسمها عندهم؛ فهم يقولون في حديثهم عن تجريد (كان) للدلالة على الزمان في (كان زيدٌ قائمًا)، مثلًا: قام زيد فيما مضى، فالزمان الذي تدلُّ عليه (كان) هو ظرفٌ لخبرها، الذي هو عندهم عوضٌ عن حدثها المخلوع، أمَّا في (ما دام) فإنهم يقولون إن معنى (الزم الصلاة ما دمتَ حيًّا)، مثلًا: الزم الصلاة مدةَ دوامك حيًّا، فـ(ما دام) تدلُّ على زمنٍ لا لخبرها الذي هو (الحياة)، بل للفعل الخارجي الذي هو (لزوم الصلاة).

وهذا التحليل مستقيمٌ في الحديث عن موضع (ما دام) الإعرابي، وعلاقته دلاليًّا بما قبله، ولكنَّه فاسدٌ عند تفسير تجريدها من الدلالة على الحدث، وإخلاصها للدلالة الزمانية؛ لأنَّ محلَّ النظر، عند أصحاب هذا المذهب في الحديث عنها وعن جميع أفعال الباب، هو أن: الفعل الناقص الداخل على المبتدأ والخبر تُخلع دلالته على الحدث، ويُعوَّض عن خلعه بلزوم الخبر له، فيكون تأثيرها الدِّلالي على الجملة الاسمية التي دخلَت عليها زمانيًّا لا غير.

والحقُّ أن هؤلاء النحاة لو دققوا النظر لوجدوا أن (التوقيت) إنما هو معنى لـ(ما) المصدرية الظرفية الزمانية دون (دام)، يدلُّ على ذلك أنك لو جعلت مكان (دام) فعلًا آخر لفُهم التوقيت، كأن

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٠٧.

(٢) شرح اللمع (٥٦/١).

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح (٤٠٠/١).

(٤) المفصل ص٣٤٤.

(٥) المغني في النحو (٤٦/٣).

(٦) ينظر: البيان ص١٤٢، والنهاية (١٠٥٣/٤)، وشرح المفصل (٣٦٥/٤) والصفوة (الجزء٢، القسم١، ص١٩).

تقول: (أجالسك ما غابَ زيدٌ، وأهجركَ ما صحبَك عمرو)، فـ(ما) في هذين المثالين توقيتٌ للحدث الذي قبلها بمدة استمرار الحدث الذي بعدها.

ويبدو أن بعض أتباع هذا المذهب قد لمحوا هذا الخلل الدقيق في تحرير دلالة (دام)، وإن لم ينبِّهوا عليه؛ فوجدهم قد حرروا دلالتها بالنظر إلى خبرها واسمها، لا إلى الحدث الخارجي، فجاءت عباراتهم متنوعة، على النحو التالي:

١. قال الشلوبين: "و(ما دام) لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال، و(ما) معها مصدرية، ... نحو (لا أكلمه ما دام زيدٌ قائمًا)"[(١)]:

فهو يرى أن قولك (لا أكلمه ما دام زيدٌ قائمًا) تعني: لا أكلمه الآن، وهذا التفسير لا يستقيم، من وجهين:

الأول: أن (الحالية الزمانية) لم تفهم من (دام زيدٌ قائمًا)، وإنَّما فهمت من جعلها ظرفًا للحدث السابق، وهو الفعل المضارع (أكلمه) وزمنه الحال، فأمَّا زمن (دام) الذي تدلُّ عليه ببنيتها فهو (الماضي)، وقد أهمله في تفسيره هذا.

الثاني: أنه يجتزئ الدلالة الزمانية لهذه العبارة؛ لأنَّه يقصرها على الحال، ويغفل ما فيها من امتداد واستمرار في المستقبل.

٢. قال الهرمي: إن معناها "ثبوت الخبر للمخبر عنه ... على الدوام"[(٢)]:

وعند تنزيل هذا التفسير على قولك، مثلًا: (لا أكلمه ما دام زيدٌ قائمًا)، سنقول: إنَّ (دام) دالةٌ على ثبوت (القيام) لـ(زيد) على (الدوام)، وهذا التفسير لا يستقيم من وجهين:

الأول: أنَّه إن قصد بـ(الدوام) الحدث الذي دلت عليه (دام) بلفظها، فإثباته له نقضٌ لأصل المذهب، وإن قصد به أنها تستغرق الأزمان الثلاثة فهو مشكلٌ من وجهين، هما:

- أنَّه لا يفسِّر وجه خروج دام عن زمانها الصرفي إلى هذه الدلالة!.

- أنَّه غير متصوَّرٍ، فقولك: (لا أكلمك ما دام زيدٌ قائمًا) لا يفهم منه الدوام بهذا المعنى!.

الثاني: أنَّ هذا التفسير أهمل الزمان الصرفي الذي تدلُّ عليه (دام) ببنيتها، وهو الماضي.

وقد أثبت محقق توجيه اللمع لابن الخباز تفسيره لدلالة (ما دام) هكذا: "(ما دام) للتأييد"[(٣)]، وهو قولٌ غريبٌ، ويظهر لي أنها مصحَّفةٌ عن (التأبيد)، وأنه يريد بها الدوام، فإن كان فإنه يجري عليها ما جرى على قول الهرمي.

(١) التوطئة ص٢٢٧.

(٢) المحرر في النحو (٢/٥٧٦، ٥٧٧).

(٣) توجيه اللمع ص١٣٥.

٣. قال الشاطبي: إنها تدلُّ على "زمانٍ محصَّلٍ ... مع دوامٍ"[(١)]، وقال: إنها "رادفت (كان الدوامية)، فقولك: (لا أكلمك ما دام زيدٌ قائمًا) مرادف لقولك: (لا أكلمك ما كان زيدٌ قائمًا)"[(٢)]:

وعند تنزيل هذا التفسير على المثال، سنقول: إن (ما دام) تدلُّ على (ثبوت الخبر للمخبر عنه) في (الزمان المحصَّل) منها مع دوامٍ، والزمان المحصَّل من (دام) هو الزمان الماضي، فيكون المعنى: ثبوت (القيام) لـ(زيد) في (زمانٍ ماضٍ) مع (دوامٍ).

وهذا التفسير لا يستقيم من ثلاثة أوجه، هي:

الأول: أنَّ (الدوام) هو الحدث الذي تدلُّ عليه (دام) بلفظها، وإثباته نقضٌ لأصل المذهب.

الثاني: أنَّ في قول الشاطبي: إن (ما دام) ترادف (كان) الدوامية، وتنظيره لـ(لا أكلمك ما دام زيدٌ قائمًا) بـ(لا أكلمك ما كان زيدٌ قائمًا): خلطًا بين (الدوام) المفهوم من لفظ (دام) في المثال الأول، و(دوام) آخر توهمه هو في (كان) في المثال الثاني، ولا وجود له؛ لأنَّ (كان) فيه ليست (دوامية) أصلًا، فـ(كان) لا تكون دوامية، عنده وعند غيره، إلا حين يستحيل انفصال خبرها عن اسمها، كالتي مثَّل لها هو في حديثه عن (ما زال) بـ(كان الله عالمًا)[(٣)].

الثالث: أنَّ (كان) الدوامية التي نظَّر بها لـ(دام)، بغض النظر عن سهوه في التمثيل لها، يُفهم (الدوام) فيها بقرينةٍ عقليةٍ خارجةٍ عن اللفظ، عُلِمَ بها استحالة انقطاع اتصاف اسمها بخبرها، أما (دام) في نحو (لا أكلمك ما دام زيدٌ قائمًا) فإنَّ انقطاع اتصاف خبرها باسمها غير محالٍ، فالتنظير فاسدٌ.

نخلص من هذا كله إلى أنَّ تفسير أتباع هذا المذهب لـ(دام) لا يجعل تأثيرها الدلالي على اسمها وخبرها تأثيرًا زمنيًّا خالصًا، وأنَّ أحدًا منهم لم يستطع تنزيل المذهب عليها بتجريدها من الدلالة على الحدث، وإخلاصها للدلالة الزمنية.

دلالة (ليس):

(ليس) عند جميع أتباع هذا المذهب تدلُّ على (النفي)، فهي تنفي خبرها عن اسمها، ثم اختلفوا في زمان هذا النفي على ثلاثةِ أقوالٍ:

١. أنها لنفي الحال: وهو مذهب أكثر أتباع هذا المذهب[(١)]، ونسبه ابن الخباز وابن فلاح إلى أكثر النحويين[(٢)].

(١) المقاصد الشافية (١٤٤/٢، ١٤٥).

(٢) المقاصد الشافية (١٤٦/٢).

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (١٤٦/٢) وتنظر مظان (كان) الدوامية المشار إليها عند ذكر (كان) الواردة بمعنى (ما زال) في مدخل هذا البحث، وتنظر في: دراسات لأسلوب القرآن (القسم٣: ٣٣٣٠٣٣٦/١).

٢. أنها لنفي الحال والاستقبال: وهو مذهب ابن السراج[٣].

٣. أنها للنفي مطلقًا، سواء في ذلك الحال والمستقبل والماضي: نقل ذلك ابن إيازٍ عن بعض النحاة، ولم يسمِّه[٤].

وبغض النظر عن هذا الخلاف: كان على أتباع هذا المذهب حين قالوا: (إن الفعل الناقص قد خُلعَت دلالته على الحدث، وأُخلص للدلالة على الزمان) أن يستثنوا (ليس) من ذلك؛ لأمرين:

- أنَّ (ليس) لا تدلُّ على أيِّ زمنٍ صرفيٍّ ببنيتها.

- أنَّ (ليس) لا حدث لها أصلًا حتى تتجرد منه، والنفي الذي تدلُّ عليه إنما هو معنى نحوي لا تدلُّ عليه مستقلَّةً بلفظها كدلالة الفعلين (نفى) و(انتفى)، بل تدلُّ عليه من خلال الجملة، كدلالة الحروف النافية؛ فـ(ليس) في قولك: (ليس زيدٌ قائمًا) كـ(ما) في قولك: (ما زيدٌ قائمًا)، ليس لهما زمنٌ ولا حدثٌ.

وقد تنبه الشاطبي إلى ضرورة هذا الاستثناء فنص عليه، ولم أقف على مثله عند أحدٍ من أتباع هذا المذهب غيره، فقال عن (كان واخواتها): "فقد تبيَّن أنها كلها مجردةٌ للدلالة على الزمان، إما مطلقًا وإما [مقيدًا][٥]، ما عدا (ليس)؛ فإنها لا تدلُّ على زمانٍ؛ لعدم تصرُّفها"[٦].

ومع هذه الإشكالات العميقة في تنزيل أتباع هذا المذهب للدِّلالة الكلية التي أجمعوا عليها على الأفعال الأربعة السابقة، لم أجد أحدًا قارب إشكالات هذا المذهب، مثل ابن أبي الربيع، الذي رجَع البصر فيه وردَّد النظر: فقد قال "قال النحويون: جردت (كان) عن الحدث. أي: لم يؤت بها للدلالة على الحدث، وإنما جيء بها للدلالة على الزمان، وإن كان الحدث مفهومًا من لفظها، فلم يُقصد حين جيء بها الدلالة عليه"[٧].

ثم نصَّ على تعذُّر فهم ذلك عند بعض الناس، فقال:

"ومن الناس من يتعذر عليه فهم هذا الذي ذكرته، فقال: إن النحويين يقولون: جُردت (كان) من الحدث. وهذا لا يمكن؛ لأن حروفها لا يفارقها

(١) ينظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٨، والمفصل ص٣٤٤، والبيان ص١٤٣، والنهاية (١٠٥٥/٤) وشرح المفصل (٣٥٩/٤) والتوطئة ص٢٢٨، والمقاصد الشافية (١٤٥/٢).

(٢) ينظر: النهاية (١٠٥٥/٤) والمغني في النحو (٤٤/٣).

(٣) ينظر: الأصول في النحو (٨٣/١) وينظر: النهاية (١٠٥٥/٤) والمغني في النحو (٤٤/٣).

(٤) المحصول (٣٩٢/١).

(٥) أثبتها المحقق (مصدرًا) وأظن الصواب ما أثبتُّ هنا.

(٦) المقاصد الشافية (١٤٦/٢).

(٧) البسيط (٦٦٤/٢).

الدلالة على الحدث، فكيف تُجرَّد عمَّا يقتضيه لفظها بالضرورة؟. هذا مستحيلٌ".[1]

ثم أجاب عذ ذلك بتقرير مذهبه فقال:

"يقال له: لم يؤت بها للدلالة على ما تقتضيه حروفها من (الكون والوجود)، وإنما جيء بها لما تقتضيه بنيتها من الدلالة على الزمان"[2]، ثم استدل بدليلين، هما:

١. أنَّ دلالة (كان) على الحدث لو لم تكن مخلوعةً لجاز تأكيدها بالمصدر، فقيل: (كان زيدٌ قائمًا كونًا)، وتأكيدها بالمصدر ممتنعٌ[3]، ثم عمَّ بالمنع جميع أفعال الباب، فقال: "كذلك جميع أخواتها، ولا أعلم في ذلك خلافًا"[4].

٢. أنَّ (كان) إذا أُسقِطت من الجملة "لم يسقط بسقوطها إلا الدلالة على الزمان، ألا ترى أنك إذا قلت (كان زيدٌ قائمًا)، فيفهم أنَّ زيدًا وُجِدَ منه قيامٌ في الزمان الماضي، فلمَّا أن أَسقطتَ (كان) فقلت (زيدٌ قائمٌ): فُهم منه وجود القيام من زيد، ونقص الزمان"[5].

ثم افترض ابن أبي الربيع الفرض الآتي:

"فإن قلت: هذا الذي ذكرتموه في (كان) صحيحٌ لا إشكال فيه، وأمَّا (أصبح وأمسى وظلَّ وبات) فليس كذلك؛ لأنَّه يُفهم منهنَّ زيادةٌ على الزمان، فلم يتجردن للدلالة على الزمان"[6].

وهذا الافتراض بدأ وهو في غاية الدقة والأهمية؛ لأن تتزيلَ (خلع الحدث والخلوص للزمان) على (كان) سهلٌ متصوَّرٌ، ولكنَّ ابن أبي الربيع سرعان ما انحرف بهذا الفرض عن مساره الصحيح، فبدل أن يقول "فإن قلت: هذا الذي ذكرتموه في (كان) صحيحٌ لا إشكال فيه، وأما في (بقية أخواتها فليس كذلك)": نجده يقصر المسألة على (أصبح وأمسى وظل وبات)، دون (صار، وما زال، وما دام).

وإنما سبقت إلى ذهنه تلك الأربعة؛ لأنَّ تتزيل تلك الدلالة عليها سهلٌ متصوَّر أيضًا، كما مرَّ، ولو أكمل لانكشف له إشكالُ هذه المسألة.

وقد تأمَّلت تحريره لمعاني الأفعال الثلاثة المتبقية (صار، وزال، ودام) فوجدته أهمل (دام)، وأمَّا الآخرَين فقال فيهما:

– قال في دلالة (صار): "وأما (صار زيدٌ عالمًا) فوجود (العلم) من (زيد) كان مفهومًا قبل دخولها، وإنما فُهم من دخولها: أنَّ ذلك في الزمان الماضي، ولم يكن ذلك لازمًا له"[7]: فقد قرَّر أن (صار) فُهِم من دخولها أمران: (الزمان الماضي) و(أن الخبر لم يكن لازمًا للاسم)، أي: أنَّ

(١) البسيط (٢/٦٦٤).
(٢) البسيط (٢/٦٦٤).
(٣) ينظر: البسيط (٢/٦٦٣، ٦٦٤) وأصل هذا الاستدلال في: البيان ص١٣٩.
(٤) ينظر: البسيط (٢/٦٦٣، ٦٦٤).
(٥) البسيط (٢/٦٦٤– ٦٦٧).
(٦) البسيط (٢/٦٦٥).
(٧) البسيط (٢/٦٦٧).

الخبر حادثٌ بعد أن لم يكن، و(حدوث الشيء بعد أن لم يكن) هو (الصيرورة)، و(الصيرورة) هي الحدث الذي تدلُّ عليه (صار)، وهذا إقرارٌ بدلالتها على الحدث ينتقض به أصل المذهب.

- وقال عن (ما زال): "والذي يُفهم منه اللزوم: (ما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح)، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما زال زيدٌ عالـمًا) فيُفهم منه: أنَّ العلم استحقه زيدٌ من الوقت الذي يمكنه ذلك"[(١)]، أي: من الوقت الذي أمكن فيه اتصاف (زيد) بـ(العالِم) إلى لحظة الإخبار عنه، وهذا (اللزوم) الذي نصَّ عليه ناتجٌ عن الاعتداد بـ(الحدث) الذي دلت عليه (زال) بلفظها، وهو (الانتفاء)، ثم نفيه، وهذا يعني عدم تجردها من الدلالة على الحدث!.

نخلص من العرض السابق كلِّه إلى أنَّ هذا المذهب، الذي قطع أصحابه فيه بأن (كان وأخواتها) خُلعَت عنها دلالتها على الحدث، وجُرِّدَت للدلالة على الزمان، وإن استقام لهم في (كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات)؛ لأن الدلالة الزمانية فيها ظاهرة: فإنه لم يستقم لهم في: (صار، وزال، ودام).

المذهب الثاني: أنها تدلُّ على الزمان والحدث:

يرى أصحاب هذا المذهب أنَّ (كان) وأخواتها تدلُّ على الحدث والزمان كالأفعال التامة جميعها.

أول ذكرٍ لهذا المذهب وقعت عليه كان عند جامع العلوم، الذي نقله، و لم ينسبه إلى معيَّن من النحاة، بل ذكر المذهب الأول، وقال إنه مذهب ابن جني وشيخه الفارسي، ثم قال: "وكان غيرهما يزعم أنَّك إذا قلت: (كان زيدٌ قائمًا) دلَّ (كان) على (استحقاق زيدٍ بالإخبار عنه بالقيام فيما مضى) فدلَّ (كان) على (الاستحقاق والزمان) فصار كسائر الأفعال"[(٢)].

وصرَّح بهذا المذهب ابن خروفٍ، ذاهبًا إليه، فقال عن (كان وأخواتها): "وهي مأخوذةٌ من أحداثها"[(٣)]، وقال أيضًا "وليست (كان) و(يكون) لمجرد الزمان"[(٤)].

وقد تبع ابن خروفٍ في التصريح بهذا المذهب جماعةٌ من النحاة، هم: صدر الأفاضل الخوارزمي، وابن عصفورٍ، وابن مالكٍ، والرضي، وابن الناظم، والأبَّذي، وابن جماعة، وأبو حيان، وناظر الجيش[(٥)].

---

(١) ينظر: البسيط (٦٦٨/٢).

(٢) ينظر: شرح اللمع لجامع العلوم ص١٣٨.

(٣) شرح الجمل لابن خروفٍ (٤١٥/١).

(٤) شرح الجمل لابن خروفٍ (٤١٧/١).

(٥) ينظر: شرح المفصل (التخمير) (٢٨٤/٣) وشرح الجمل لابن عصفورٍ (٣٩٢/١، ٣٩٣) وشرح التسهيل (٣٣٨/١-٣٤١) وشرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٢٣/٢، ١٠٢٤) وشرح الألفية لابن الناظم ص١٣٧، وشرح الجزوليةللأبذي (٩٤٦/٢) وشرح الكافية لابن جماعة ص٣٠٥، وارتشاف الضرب (١١٥١/٣، ١١٥٢) والتذييل والتكميل (١٣٢/٤-١٣٨) وتمهيد القواعد (١٠٨٩/٣).

وهذا المذهب هو ظاهر كلام السيرافي وابن الحاجب[1]، وإنما قلت إنه ظاهر كلامهما؛ لأنهما عند تحرير دلالة آحاد أفعال الباب نصَّا على حدثٍ وزمانٍ.

وقد فرَّع أتباع هذا المذهب عنه مسألتين دلاليتين، هما:

المسألة الأولى:

أنَّ سبب تسمية هذه الأفعال بـ (الأفعال الناقصة) هو أنها لا تكتفي بمرفوعها، ولا تتم الفائدة إلا باستيفائها الاسم والخبر، وليس سبب ذلك هو عدم دلالة الفعل الناقص على الحدث كما تصوَّر أهل المذهب الأول، بل لأنَّ الفعل الناقص داخلٌ على المبتدأ والخبر معًا، لا على أحدهما دون الآخر، والدلالة لا تتمُّ إلا بهما معًا[2].

المسألة الثانية:

أن هذه الأفعال لها مصادر، ثم اختلفوا في استعمال هذه المصادر على قولين، هما:

الأول: أنَّ لها مصادرَ منطوقًا بها:

هذا مذهب السيرافي، وابن خروفٍ، وابن مالكٍ، والرضي، وأبي حيان، وناظر الجيش[3].

فهؤلاء نصُّوا على أنَّ لهذه الأفعال مصادرَ منطوقًا بها، ثم اختلفوا في حكم توكيد أفعالها بها على قولين، هما:

١. جواز توكيدها: وهو ظاهر كلام السيرافي؛ لأنه قال في أحد أمثلته في مسألة إنابة المصدر عن الفاعل: "إذا قلت: (كان زيدٌ منطلقًا كونًا) ..."[4]، فأمَّا أن يكون صرَّح بجواز التوكيد فلا، وقد يكون هذا المثال هو الذي حمل ابن مالكٍ وأبا حيان على نسبة هذا الرأي إليه[5].

ونسب العكبري جواز توكيدها إلى (قوم) لم يسمِّهم، قال: "وأجازه قومٌ؛ على أن يكون المصدر لفظيًّا كالفعل المؤكِّد"[6].

٢. امتناع توكيدها: نصَّ عليه ابن خروفٍ، وعلله بأنَّه لا فائدة منه[7].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/٢٩٥-٢٩٨) وشرح المقدمة الكافية (٣/٩٠٦-٩١٧) والإيضاح (٢/٦٧) وقد صرح بأن هذا المذهب ظاهر كلام السيرافي: ابن مالكٍ في شرح التسهيل (١/٣٤٠).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (١/٣٤١) وشرح الرضي للكافية (القسم٢: ٢/١٠٢٣) وشرح الألفية لابن الناظم ص١٣٧، وشرح الكافية لابن جماعةص٣٠٥، والتذييل والتكميل (٤/١٣٢) وارتشاف الضرب (٣/١١٥١) وتمهيد القواعد (٣/١٠٦٨).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/٣٠١) وشرح الجمل لابن خروفٍ (١/٤١٥) وشرح التسهيل (١/٣٤٠) وشرح الرضي للكافية (القسم٢: ٢/١٠٢٣، ١٠٢٤) والتذييل والتكميل (٤/١٣٤، ١٣٥) وارتشاف الضرب (٣/١١٥١، ١١٥٢) وتمهيد القواعد (٣/١٠٨٤-١٠٨٩).

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (١/٣٠١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل (١/٣٤٠) والتذييل والتكميل (٤/١٣٤) وارتشاف الضرب (٣/١١٥١، ١١٥٢).

(٦) اللباب (١/١٧١).

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن خروفٍ (١/٤١٥).

أمَّا البقية فلم ينصوا على حكم ذلك عندهم، والظاهر من كلامهم أنهم يمنعونه، موافقين في ذلك مذهب جمهور النحاة[١]، وقد حكى ابن جماعة ذلك عن شيخه ابن مالكٍ، فقال: "والمشهور أن (كان) الناقصة لا يستعمل لها مصدرٌ. قال شيخنا: المختار عندي أنَّ لها مصدرًا يعمل عملها ويقوم مقامها، إلا أنه لا يستعمل مؤكِّدًا بل عاملًا فقط"[٢].

الثاني: أنَّ لها مصادرَ مرفوضةً لم ينطق بها:

نص عليه ابن عصفورٍ، فقال: "الصحيح أنها مشتقةٌ من أحداثٍ لم يُنطق بها، وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول. والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رُفض النطق بها أنها أفعالٌ؛ فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذةٌ من حدثٍ"[٣].

ونسب أبو حيان[٤] هذا المذهب إلى ابن خروفٍ أيضًا، مع أنَّ الظاهر من كلام ابن خروفٍ غير ذلك؛ لأنَّه قال عن (كان وأخواتها): "أحكامها أحكام الأفعال في كلِّ شيءٍ إلا أنها لا تؤكَّد في مصادرها؛ لأنَّه لا فائدة في ذلك"[٥]، فقد استثنى التأكيد بالمصدر لا النطق به.

وقد ردَّ أبو حيان هذا القول فقال: "وليس بصحيح"[٦]، ثم استدلَّ بأنَّ مصادر هذه الأفعال مسموعةٌ مذكورةٌ عند أهل اللغة، ونصَّ من ذلك السماع على ما يأتي:[٧]

- أنَّ أبا زيدٍ الأنصاري حكى في كتابه الهمز مصدر (فتئ) مستعملًا.
- أنَّ غير أبي زيد حكى: (ظَلِلت أفعل كذا ظُلولًا) و(بِتُّ أفعل كذا بَيتوتةً).
- قول العرب: "كونُك مطيعًا مع الفقرِ خيرٌ من كونِك عاصيًا مع الغنى".
- قول الشاعر:

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومِه الفتى
وكونُك إياه عليكَ يسيرُ

- مجيء المصدر المؤول في نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[الأعراف:٢٠]

وهذه الأدلة تُسقط مذهب ابن عصفورٍ قطعًا، إن كان يريد بالرفض رفض النطق بالمصدر مطلقًا، فأمَّا إن كان يريد بالرفض (رفض النطق به مؤكِّدًا لفعله)، فهو موافق لأصحاب القول الأول، وهذا

(١) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٤/٤) وارتشاف الضرب (١١٥٢/٣).
(٢) شرح الكافية لابن جماعة ص٣٠٨.
(٣) شرح الجمل لابن عصفورٍ (٣٩٣/١).
(٤) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٤/٤، ١٣٥) وارتشاف الضرب (١١٥١/٣، ١١٥٢).
(٥) شرح الجمل لابن خروفٍ (٤١٥/١).
(٦) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٤/٤، ١٣٥) وارتشاف الضرب (١١٥١/٣، ١١٥٢).
(٧) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٤/٤، ١٣٥) وارتشاف الضرب (١١٥١/٣، ١١٥٢).

هو الغالب على ظني؛ لأنه يبعد عندي أن يخفى على ابن عصفورٍ أنَّ هذه المصادر مستعملةٌ في غير التوكيد، ولكنَّه تسامح في العبارة فلم يحكمها.

والمتأمِّل في هذه الشواهد السماعية التي سيقت لإثبات النطق بمصادر الأفعال الناقصة لا غير، قد يتوهم أنَّ في ظاهرها إثباتَ توكيدِ الفعل الناقص بمصدره سماعًا، فالحكاية التي لأبي زيد الأنصاري في كتابه الهمز هي قوله: "تقول (ما فَتَأت أذكره فِتاءً) إذا كنتَ ما تزال تذكره"[(١)]، وحكاية غيره (ظَلِلت أفعل كذا ظُلولًا) و(بِتُّ أفعل كذا بَيتوتةً)، وفيها جميعًا إثباتُ المصدر مع فعله.

والحقُّ أنَّ هذه شبهة، وبيان ذلك فيما يأتي:

– أنَّ أبا زيدٍ الأنصاري ذكر ذلك في كتاب الهمز، وهدفه فيه هو جمع الألفاظ المهموزة، ولـمَّا كان الفعلُ (فَتَأ) ومصدرُه مهموزين أثبتهما؛ لإثبات الهمز فيهما، لا لإثبات جواز تأكيد الفعل بمصدره، ولعلَّ مما يُستأنس به في ذلك أن الأزهري حكى نصًّا عن أبي زيد في هذه المسألة فقال: "روى ابن هانئ عن أبي زيد قال: تميمٌ تقول (ما أَفتَأت) وقيسٌ وغيرهم يقولون (فَتِئت)، يقولون: (ما أفتأت أذكره إفتاءً)، وذلك إذا كنت لا تزال تذكره، و(ما فتِئت أذكره، أَفتأُ، فَتأً)"[(٢)]، فالظاهر من هذا أنَّ مراد أبي زيد النص على الفرق بين اللغات المختلفة في الأفعال المهموزة ومصادرها، لا إثبات التوكيد.

– أنَّ (ظَلِلتُ أفعل كذا ظُلولًا) و(بِتُّ أفعل كذا بَيتوتةً) لم يُذكر مَن حكاها، وقد جهدت في تتبع حكايتها، فلم أجدها عند أحدٍ قبل الجوهري في الصحاح[(٣)]، ولا شكَّ أنَّ ذكرها في المعاجم إنما هو لبيان معناها المعجمي وبنيتها الصرفية، لا لبيان استعمالاتها التركيبية، ولا الدلالة على معانيها النحوية.

نخلص من هذا إلى أنَّ أتباع هذا المذهب نقضوا المذهب الأول، وأثبتوا لـ(كان وأخواتها) الدلالة على الحدث والزمان، وأثبتوا مصادرها، وذهب معظمهم إلى أن تلك المصادر مستعملة، تقوم مقام أفعالها، ووافقوا جمهور النحاة في أنها لا تستعمل مؤكِّدةً لأفعالها.

وقد صرَّح أتباع هذا المذهب بمخالفتهم المذهب الأول، فقال الخوارزمي: هو "عندي معترَضٌ عليه"، وقال ابن عصفورٍ: إن المذهب الثاني هو "الصحيح"، وقال ابن مالكٍ: إنَّ "دعواهم باطلةٌ"، وقال الرضي: "ليس بشيءٍ"، وقال ابن الناظم: "هو باطلٌ"، وقال ابن جماعة: "ليس بتحقيقٍ"، وقال أبو حيان: إن المذهب الثاني هو "المشهور والمتصوَّر"،

(١) كتاب الهمز ص٢٣.

(٢) تهذيب اللغة (ف ت ا : ٢٣٥/١٤).

(٣) ينظر: (ب ي ت: ٢١٨/١) و(ظ ل: ١٤٣٣/٤).

وقال ناظر الجيش: إن المذهب الثاني "لا يخفى وجهُ حسنِه"[(١)].

ثم كان لهم من المذهب الأول بعد ذلك موقفان، هما:

١. تأويله على وجهٍ يزول معه الخلاف.

٢. ردُّه بالتدليل على دلالة الفعل الناقص على الحدث.

وهذا بيان كلِّ موقفٍ على حدةٍ:

الموقف الأول: تأويل المذهب الأول على وجهٍ يزول معه الخلاف:

فعل ذلك الخوارزمي، وابن الناظم، وبيان ذلك فيما يلي:

تأويل الخوارزمي:

قال بعد أن عرض رأي أصحاب المذهب الأول: "وهذا الكلام عندي معترَضٌ عليه؛ وذلك أنَّ سائر الأفعال الماضية إنما كانت تامةً من حيث أنَّ فيها خصوصَ زمانٍ وخصوصَ لفظٍ، فمن حيث خصوص الزمان يدلُّ على المضي، ومن حيث خصوص اللفظ يدلُّ على خصوص معنى المصدر.

وخصوص الزمان مع خصوص اللفظ موجودٌ ها هنا؛ فوجب أن يكون تامًّا، ولعلهم عنوا: أنَّ الفعل الناقص، وإن كان يدلُّ على معنى المصدر كما يدلُّ على معنى الزمان: لكنَّ الخبر ما انعقد لتعريف معنى المصدر فيه؛ لأنه معلومٌ، فكانت دلالته عليه وعدم دلالته بمنزلةٍ واحدةٍ"[(٢)].

تأويل ابن الناظم:

قال: "والذي ينبغي أن يُحمل عليه قول من قال: (إنَّ كان الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث): إنها مسلوبةٌ أن تستعملَ دالَّةً على الحدث دلالةَ الأفعال التامة، بنسبة معناها إلى مفردٍ، ولكنْ دلالةَ الحروف عليه، فسُمِّي ذلك سلبًا لـ(دلالته على الحدث بنفسه)"[(٣)].

والحقُّ أنَّ المذهب الأوَّل لا يحتمل أيًّا من التفسيرين؛ لسببين، هما:

الأول: أنَّ عبارات أصحابه كانت صريحةً في (خلع الدِّلالة) و(سلبها) وتخصيص الأفعال الناقصة بالدلالة الزمانية.

الثاني: أنَّ بعض أتباعه قد بنى على ذلك (الخلع) بعض الأحكام، منها، مثلًا:

- أنَّ أبا عليٍّ الفارسي ذهب إلى أنَّ حرف الجرِّ لا يتعلَّق بالفعل الناقص مطلقًا، وأنَّ في تعلُّق ظرف الزمان به نظرًا[(٤)]، ونقل ابن فلاحٍ عن (المحققين) أنَّ

(١) ينظر: شرح المفصل (التخمير) (٢٨٤/٣) وشرح الجمل لابن عصفورٍ (٣٩٢/١، ٣٩٣) وشرح التسهيل (٣٣٨/١-٣٤١) وشرح الرضي للكافية (القسم الثاني: ١٠٢٣/٢، ١٠٢٤) وشرح الألفية لابن الناظم ص١٣٧، وشرح الكافية لابن جماعة ص٣٠٥، وارتشاف الضرب (١١٥١/٣، ١١٥٢) والتذييل والتكميل (١٣٢/٤-١٣٨)، وتمهيد القواعد (١٠٨٩/٣).

(٢) شرح المفصل (التخمير) (٢٨٤/٣).

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص١٣٧، ١٣٨.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٤/٤).

المنع يشمل ظرف المكان، وأنَّ الفعل الناقص لا يعمل في الفضلات؛ "لأنَّ الفعل إنما يعمل بالنسبة إلى دلالته على (الحدث) المقتضي لهذه الأشياء"، وأن الفعل الناقص إنما عمل في (المفعول معه) لأنَّ المصاحبة تكون في الزمان[1].

– أنَّ أبا علي الفارسي ذهب إلى أنَّ الغرض من تجريد الفعل الناقص من الدلالة على (الحدث) هو التنبيه على أنَّ الأصل في دلالة جميع الأفعال هو تعيين الزمان الصرفي، وأنَّ الدلالة على (الحدث) قد انجرَّت معه[2]، وتبعه في ذلك الشلوبين وابن فلاح[3].

الموقف الثاني: ردُّه بالتدليل على دلالة الفعل الناقص على الحدث:

استدل بعض أصحاب هذا المذهب؛ ردًّا للمذهب الأول، على أنَّ الفعل الناقص يدلُّ مع الزمان على الحدث بأدلةٍ كثيرةٍ، جمعتُها تأملتُها، فوجدت بعضها نقليًّا، وبعضها عقليًّا، وتأمَّلت الأدلة العقلية فوجدت بعضها قياس طردٍ وبعضها قياس عكسٍ، وهذا بيانها، حسب هذا التصنيف:

الأدلة النقلية:

وهي الأدلة السابقة التي استدلوا بها على إثبات النطق بمصادر الأفعال الناقصة، ردًّا على قول من قال: إن مصادرها مرفوضةٌ، كابن عصفورٍ، وهي: حكاية أبي زيد مصدر (فتئ)، وحكاية غيره (ظَلِلتُ أفعل كذا ظُلولًا) و(بِتُّ أفعل كذا بَيتوتةً)، وسماع المصدر الصريح عاملًا عمل فعله في قول العرب: (كونُك مطيعًا مع الفقر خيرٌ من كونك عاصيًا مع الغنى)، وقول الشاعر:

ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى
وكونُك إياه عليك يسيرُ

وسماع المصدر المؤول في نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[الأعراف:٢٠].

إلا أنَّ وجه الاستدلال هناك هو إثبات النطق بمصدر الفعل الناقص، ووجه الاستدلال هنا ردُّ ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول من خلع دلالة الفعل الناقص عل الحدث.

استدل بهذه الأدلة: ابن مالكٍ[4]، وقوَّاها أبو حيان؛ قال: لأنها "دليلٌ سمعيٌّ ثابتٌ من لسان العرب"، وحسَّنها ناظر الجيش[5].

والحقُّ أن الاستدلال بهذه الأدلة النقلية يتَّجه حين يُستدلُّ بها على إثبات وجود هذه المصادر، واستعمال العرب لها، كما رأينا قبل قليلٍ؛ فأمَّا أن يُستدلَّ بها على ردِّ قول من قال: (إن الأفعال الناقصة خُلعت دلالتها على الحدث) فإنه لا يتجه؛ لأنَّ قولهم بـ(خلع الدلالة) يلزم منها أنهم يثبتون

(١) ينظر: المغني في النحو (٩/٣).
(٢) ينظر: المسائل الحلبيات ص٢٢٣.
(٣) ينظر نص الشلوبين في: تقييد ابن لبٍّ (٥٧٨/٢، ٥٧٩) والمغني في النحو (٨/٣).
(٤) ينظر: شرح التسهيل (٣٣٩/١).
(٥) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٥/٤، ١٣٦) وتمهيد القواعد (١٠٨٦/٣ و ١٠٨٩).

(الدلالة على الحدث) لها، فهم لا ينكرون (وجود) هذه الأحداث، بل يثبتونها، ثم يقولون إن دلالة (كان وأخواتها) عليها حين تدخل على المبتدأ والخبر تُخلع؛ ليكون الحدث المراد الإخبار به هو (الخبر)، وتكون دلالة الفعل الناقص زمانيةً لا غير.

الأدلة العقلية:

وهي قياسا طردٍ، وعشرة أقيسة عكسٍ، هذا بيانها:

قياسا الطرد:

القياس الأول:

أنَّ (كان وأخواتها) أفعالٌ عند أصحاب المذهب الأوَّل، والفعلية تقتضي الدلالة على الحدث والزمان معًا؛ لأنَّ الدالَّ على الحدث وحده هو (المصدر)، والدالَّ على الزمان وحده هو (اسم الزمان)؛ فلمَّا سميت كان وأخواتها (أفعالًا)؛ لزم من ذلك أن تكون دالَّةً على الحدث والزمان معًا.

استدل بذلك ابن مالكٍ[(١)]، ونقله عنه أبو حيان،وناظر الجيش، وحسَّنه[(٢)].

والحق أن هذا الاستدلال لا يتجه؛ لأنَّ أصحاب المذهب الأول يثبتون الدلالة على الحدث والزمان لـ(كان وأخواتها) قبل دخولها على المبتدأ والخبر، ولذلك استحقَّت أن تسمَّى أفعالًا؛ ثم لـمَّا دخلت على المبتدأ والخبر بقيَت فيها الدلالة على الزمان، وخُلعت الدلالة على الحدث، وعوِّضت عنها بلزوم الخبر لها، فهي مستحقةٌ لاسم (الفعل) قبل دخولها على المبتدأ والخبر لدلالتها على الحدث والزمان معًا، ومستحقةٌ له بعد دخولها عليهما بدلالتها على الزمن وتعويضها عن دلالة الحدث المخلوعة بلزومها الخبر الدالِّ على الحدث الرئيس المراد الإخبار به.

القياس الثاني:

أنَّ من أخوات (كان) الفعل (صار)، وقد انفرد من بين أفعال الباب[(٣)] بأنَّه يقبل التعدية بالتضعيف، فيقال (صيَّر)، فينتقل من باب (كان وأخواتها) إلى باب (ظن وأخواتها) فينصب المبتدأ والخبر مفعولين له، فأنت تقول: (صار الطينُ خزفًا) ثم تقول: (صيَّر زيدٌ الطينَ خزفًا)، والتعدية بالتضعيف تستلزم الدلالة على الحدث؛ لأنَّه لا فرق بين (صار) و(صيَّر) من حيث زمنهما الصرفي، فكلاهما للماضي، بل الفرق بينهما في تضعيف الحدث، فالتعدية إذًا تستلزم الحدث، قياسًا على جميع الأفعال التي تعدَّى.

ورَدَّ هذا القياس في نصٍ لابن العلج في كتابه البسيط، نقله عنه أبو حيان[(٤)].

والحقُّ أنَّ هذا استدلالٌ غير ملزمٍ؛ لأنَّ لأتباع المذهب الأول أن يعترضوا عليه من وجهين، هما:

(١) ينظر: شرح التسهيل (٣٣٨/١).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٦/٤) وتمهيد القواعد (١٠٨٥/٣ و ١٠٨٩).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (٣٩/٦).

(٤) التذييل والتكميل (٣٨/٦، ٣٩).

١. المنع: فيقال: لا نُسَلِّم أنَّ (صيَّر) التحويلية منقولةٌ عن (صار) الناقصة، فقد تكون منقولةً عن (صار) التَّامة، وهذا الاحتمال يمنع هذا الدليل.

٢. القول بالموجَب: فيقال: إن سلمنا لكم أن (صيَّر) التحويلية منقولةٌ من (صار) الناقصة، فنحن نسلِّم بأن التعدية تقتضي وجود الحدث، ولكنَّا لا نسلِّم بأن التعدية دليلٌ على وجوده فيها قبل التضعيف، بل نقول إنها وهي ناقصةٌ كانت دلالتها على الحدث مخلوعةٌ؛ لأنها داخلة على جملةٍ فيها إسنادٌ سابقٌ، فلمَّا أريد تعديتها بالتضعيف وإسنادها إلى فاعلٍ مفردٍ عاد إليها (الحدث) الذي خُلِعت دلالتها عليه قبله، فنحن نقول: إنَّ التعدية استدعت الحدث فعاد.

أقيسة العكس:

وهي عشرة أقيسةٍ، هذا بيانها:

القياس الأول:

لو كان الفعل الناقص لا يدلُّ على الحدث لوجدَ دليلٌ على مفارقته هذه الدِّلالة؛ فلمَّا انعدم دليل المفارقة؛ وجب التمسك بالأصل، والأصل في كلِّ فعلٍ هو الدلالة على المعنيين معًا: الحدث والزمان.

استدل بذلك ابن مالكٍ[(١)]، ونقله عنه أبو حيان، وناظر الجيش، وحسَّنه[(٢)].

ويمكن الرد على هذا القياس، نيابة عن أتباع المذهب الأول، بأنَّ الدليل على خروج (كان وأخواتها) عن الأصل الدلالي للأفعال: هو (المعنى)، فالمعنى المفهوم من (كان، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات) عند دخولها على المبتدأ والخبر، هو معنى زماني لا غير، وهو كافٍ للدلالة على أنَّ الفعل خرج عن أصله، فإذا ثبت أنَّ هذه الأفعال خرجت عن أصلها، فقد سقط الاستدلال وثبت الخروج عن الأصل، ثم في وسع أتباع المذهب الأول أن يُلحقوا بهذه الأفعال: الأفعالَ المتبقية (صار، وما زال، وما دام) التي لم يحكموا تنزيل مذهبهم عليها؛ لاشتراكها معها في الدخول على المبتدأ والخبر وفي نوع العمل.

وإنما قلت هذا على سبيل الحجاج لتمحيص الأدلة، وسوف يأتي رأيي في المسألة في نهاية البحث.

فإن قيل: ما الحكمة من خروج أفعال هذا الباب عن الأصل إذن؟

فقد وجدتُّ عند بعض أتباع المذهب الأول بيانًا لها، من وجهين، هما:

١. التنبيه على الأصل:

قال الشلوبين: "وجه خروجها عن القاعدة المطردة: التنبيه على أنَّ السبب في المجيء بالفعل إنما هو الدلالة على الزمان، وإن كان مع دلالته على الزمان يدلُّ على الحدث، فإن السبب الأقوى في مجيئه هو الزمان، فدلوا على هذا المعنى، وأنَّه الأصل

(١) ينظر: شرح التسهيل (٣٣٨/١).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٦/٤) وتمهيد القواعد (١٠٨٥/٣ و ١٠٨٩).

في الأفعال، بأن جرَّدوا بعض أنواعها، وهو أفعال هذا الباب، للدلالة على ذلك الأصل وحده، وهو الزمان، وكان ذلك إشعارًا منهم بأنَّ هذا المعنى، وهو الدلالة على الزمان، هو الذي وُضِعت الأفعال له، ولأجله جيء بها؛ ولذلك يجرَّد الفعل للدلالة عليه، ولا يجرَّد للدلالة على الحدث"[(١)]، وتبعه ابن فلاح في ذلك[(٢)].

٢. اختلاف المقصد الوضعي:

قال ابن فلاح عن (كان وأخواتها):"المقصود من وضعها: تعيين زمن الجملة الاسمية؛ فلا حاجة إلى دلالتها على الحدث"[(٣)]، يريد: أن الأفعال التامة تدلُّ على الزمان والحدث معًا؛ لأنَّ المقصود من وضعها هو إسناد (الحدث) الذي تدلُّ عليه إلى المفرد مقيَّدًا بزمنه، وهذا المقصد لا يشمل الأفعال الناقصة؛ لأنه قُصِد من وضعها (تعيين زمن الجملة الاسمية) والجملة الاسمية فيها إسنادُ (حدثٍ) سابقٍ، هو: إسناد الخبر إلى المبتدأ؛ فأُخلصت الأفعال الناقصة وضعًا للزمان.

القياس الثاني:

لو كانت دلالة الفعل الناقص مخصوصةً بالزمان؛ لجاز أن تُبنى منه ومن كلِّ اسم معنى جملةٌ تامةٌ كبقية أسماء الزمان، فكان يجوز أن يقال (الصَّومُ كان) و(السَّفَرُ أصبح) كما يقال (الصومُ اليومَ) و(السفرُ غدًا)، فلمَّا امتنع ذلك وجب أن تكون دلالةُ الفعل الناقص غيرَ مقصورةٍ على الزمان.

استدل بذلك ابن مالكٍ[(٤)]، ونقله عنه أبو حيان وناظر الجيش، وحسَّنه[(٥)].

والحقُّ أن هذا القياس باطلٌ؛ من وجهين، هما:

١. أنَّ فيه ربطًا بين شيئين بينهما فرقٌ مؤثرٌ، فالزمان الذي يدلُّ عليه اسما الزمان (اليوم، وغدًا) زمانٌ لغويٌّ مخصَّصٌ، في حين أنَّ الزمان في (كان) زمانٌ صرفيٌّ مدلول عليه بصيغة الفعل، فـ(كان) تدلُّ على الزمان الماضي مطلقًا، و(أصبح) تدلُّ على زمانين: زمان لغوي دلَّت عليه بأصلها اللغوي (ص ب ح) وزمان صرفي دلَّت عليه ببنيتها وهو الماضي، فهي تدلُّ على (صباح) في (الماضي).

٢. أنَّ أصحاب المذهب الأول لا يجيزون استقلال الفعل الناقص عن خبره، بل يوجبون تلازمهما؛ لأنَّ الخبر عوضٌ عن الدلالة المخلوعة، فقوله (الصَّومُ كان) و(السَّفَرُ أصبح)، بجعل (كان وأصبح) فيهما ناقصتين، عبارتان خاطئتان عند أتباع المذهب الأول؛ لأنَّ الفعل الناقص عندهم لا يستقلُّ عن خبره، ولا يجوز إلزامهم بما لا يقولون بصوابه أصلًا.

---

(١) تقييد ابن لبٍّ(٢/٥٧٨، ٥٧٩) وأصل هذا الكلام للفارسي في:المسائل الحلبيات ص٢٢٣.

(٢) ينظر: المغني في النحو (٣/٨).

(٣) المغني في النحو (٣/٨).

(٤) ينظر: شرح التسهيل (١/٣٣٨).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (٤/١٣٦) وتمهيد القواعد (٣/١٠٨٥ و ١٠٨٩).

القياس الثالث:

لو كانت دلالة الفعل الناقص على الحدث قد خُلعت، وأصبحت دلالته مخصوصةً بالزمان؛ للزم التناقض في نحو (أصبح زيدٌ ظاعنًا وأمسى مقيمًا)؛ إذ يكون معناه (زيدٌ قبل وقتنا ظاعنٌ مقيمٌ)، فلمَّا كان الاتفاق حاصلًا على عدم التناقض في هذا المثال: وجب أن يكون في الفعل الناقص دلالةٌ على الحدث؛ لأنَّ الأفعال لا تمتاز عن بعضها إلا باختلاف الأحداث التي تدلُّ عليها، أمَّا الدلالة على الزمان فهي فيها متساوية لا فرق بينها فيها.

استدل بذلك ابن مالكٍ[1]، ونقله عنه أبو حيان وناظر الجيش، وحسَّنه[2].

والحق أن هذا القياس باطلٌ قطعًا؛ لأنه اعتدَّ فيه بالزمان الصرفي الذي تدلُّ عليه (أصبح وأمسى) ببنيتهما الصرفية، وهو (الزمن الماضي)؛ فحصل التناقض المذكور، ولكنه لو اعتدَّ بالزمان اللغوي الذي تدلان عليه بأصل اشتقاقهما لزال ذلك التناقض؛ لأن المعنى سيكون: (زيدٌ قبل وقتنا ظاعنٌ في الصباح مقيمٌ في المساء).

القياس الرابع:

لو كان شيءٌ من دلالتي الفعل الناقص يمكن أن يُخلع لكانت دلالته على الزمان أولى بالخلع من دلالته على الحدث؛ لأن دلالته على الزمان أضعف من دلالته على الحدث، إذ إنَّ دلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فـ(إن) مثلا تصرف زمن ماضيه للمستقبل، و(لم) تصرف حاضر مضارعه للماضي، أمَّا دلالته على الحدث فهي ثابتةٌ، فلمَّا كان الاتفاق على بقاء دلالته على الزمن حاصلًا: وجب أن تكون دلالته على الحدث باقيةٌ؛ لأنها أقوى.

استدل بذلك ابن مالكٍ[3]، ونقله عنه أبو حيان وناظر الجيش، وحسَّنه[4].

والحقُّ أن هذا القياس فاسدٌ من وجهين، هما:

١. أنَّ فيه تحكُّمًا، فقد قطعَ بأنَّ دلالة الفعل على الزمان أضعف من دلالته على الحدث، والحقُّ أنَّ هذه المسألة موضعُ خلافٍ واسعٍ بين النحاة، فقد اختلفوا في الفعل: أيدلُّ على الزمان أصلًا وتنجرُّ دلالته على الحدث معها؟ أم يدلُّ على الحدث أصلًا وتنجرُّ دلالته على الزمان معها؟[5]، والأول قول أكثر النحويين، والثاني قول ابن الطراوة وتلميذه السهيلي[6].

وإذا كان ابن مالكٍ ومن وافقه في الاستدلال بهذا القياس يوافقون ابن الطراوة والسهيلي فيما

(١) ينظر: شرح التسهيل (١/٣٣٨، ٣٣٩).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٤/١٣٦) وتمهيد القواعد (٣/١٠٨٥ و ١٠٨٩).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (١/٣٤٠).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٤/١٣٧) وتمهيد القواعد (٣/١٠٨٨ و ١٠٨٩).

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير (١/٢١٠-٢١٧) والكافي (٢/٩٥-٩٨) والتذييل والتكميل (١/٤٨، ٤٩) وتقييد ابن لبٍّ(٢/٥٧٩).

(٦) ينظر: الإفصاح ص١٢-١٤، ونتائج الفكر ص٥٢، ٥٣، وتنظر مناقشة رأيه في: شرح كتاب سيبويه للصفَّار (٢/٦٤٩-٦٥٦).

ذهبا إليه من جعل دلالة الفعل على الحدث أصلًا، فليس اختيارهم هذا حجةً على أتباع المذهب الأول؛ لأنه لا يجوز إلزام الخصم بما لا يقول به.

٢. أنَّ تغيُّر دلالة الفعل على الزمان بالقرائن لا يصلح أن يكون دليلًا على الضعف، كما أنَّ ثبات دلالته على الحدث لا يصلح أن يكون دليلًا على القوة؛ لأنَّ تغيُّر الدلالة على الزمان وثبات الدلالة على الحدث راجعان إلى طبيعة (الزمان) و(الحدث) أصلًا؛ فالحدث ثابتٌ، والزمان متغيرٌ.

القياس الخامس:

لو كانت دلالة الفعل الناقص على الحدث قد خلعت وأصبحت دلالته مخصوصةً بالزمان؛ لم يغنِ عنه اسم فاعله؛ لأن اسم الفاعل ليس فيه دلالة على الزمان، فلمَّا كان الاتفاق حاصلًا على جواز نيابة اسم فاعل الفعل الناقص عنه؛ لثبوت ذلك سماعًا عن العرب: وجب أن يكون فيه دلالةٌ على الحدث.

استدل به ابن عصفورٍ[(١)]، وتبعه ابن مالكٍ[(٢)]، ونقله عنه أبو حيان وناظر الجيش، وحسَّنه[(٣)].

وقد وجدت عند ابن أبي الربيع ما يُرَدُّ به على هذا القياس، وهو قوله:

"يقال: (كان ويكون وكائن)؛ لأنَّ (كائنًا) في معنى (يكون)، فإذا قلت: (زيدٌ كائنٌ منطلقًا) فمعناه: (زيدٌ يكون منطلقًا فيما يستقبل)، والله أعلم.

ويراد بـ(يكون) و(كائن) استمرار الحال؛ وإلا فلا يكون لـ(كائن) هنا معنى ...، ولولا هذا لما صحَّ أن يقال: (كائن) ...؛ لأنَّ (كان) مجردةٌ من الحدث، ومعنى التجريد أنها لم يؤت بها للدلالة عليه؛ إذ كان مفهومًا قبل دخولها، وإنما جيء بها للدلالة على الزمان"[(٤)].

وعلى هذا يكون اسم الفاعل المشتق من الفعل الناقص، العامل عمله، عند أصحاب المذهب الأول: مجرَّدًا من الدلالة على الحدث مثل فعله، دالًّا على زمن الفعل المضارع منه، فلا يكون فيه حجةٌ؛ لأنَّه فرعٌ في المسألة ينجرُّ إليه الخلاف الواقع في الأصل، فلا يصحُّ الاستدلال به.

القياس السادس:

لو كانت دلالة الفعل الناقص على الحدث قد خُلعت وأصبحت دلالته مخصوصةً بالزمان؛ لما جاز أن يُبنى منه مصدرٌ؛ لأنَّ المصدر هو الحدث، فلمَّا كان الاتفاق حاصلًا على جواز بناء المصدر من الفعل الناقص؛ لثبوت ذلك سماعًا عن العرب: وجب أن تكون فيه دلالةٌ على الحدث.

(١) شرح الجمل لابن عصفورٍ (٣٩٣/١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل (٣٤٠/١).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٧/٤) وتمهيد القواعد (١٠٨٧/٣).

(٤) الكافي (٧٦٨/٣).

استدل به ابن خروفٍ[1]، ونقل أبو حيان عن ابن هشام الخضراوي الاستدلال بمضمونه[2].

وقد وجدت عند أتباع المذهب الأول جوابين عن هذا القياس، هما:

الجواب الأول: قول العكبري: "وقولهم (يعجبني كونُ زيدٍ قائمًا) فهو مصدر التامة، و(قائمًا) منصوبٌ على الحال"[3]، وتبعه في هذا الجواب ابن فلاح[4].

والجواب الثاني: قول ابن أبي الربيع: "يقال: ... (أعجبني كونُ زيدٍ منطلقًا)، وأنت تريد الماضي؛ لأنَّه في معنى (أن كان زيد منطلقًا)؛ ولولا هذا لما صحَّ أن يقال: ... (كون)؛ لأنَّ (كان) مجردةٌ من الحدث، ومعنى التجريد أنها لم يؤت بها للدلالة عليه؛ إذ كان مفهومًا قبل دخولها، وإنما جيء بها للدلالة على الزمان"[5].

وقد نقل ابن لبٍّ[6] عن الشلوبين الردَّ على هذا القياس بهذا الرد، وأثبت بعده نص ابن أبي الربيع الذي أثبته، وبمثل جوابهما أجاب الهرمي[7].

وعلى هذا الجواب يكون مصدر الفعل الناقص، العامل عمله، عند أصحاب المذهب الأول: مجرَّدًا من الدلالة على الحدث مثل فعله، دالًّا على زمن الفعل الماضي منه، فلا يكون فيه حجة؛ لأنَّه فرعٌ في المسألة ينجرُّ إليه الخلاف الواقع في الأصل، فلا يصحُّ الاستدلال به.

القياس السابع:

لو كانت دلالة الفعل الناقص على الحدث قد خُلعت وأصبحت دلالته مخصوصةً بالزمان؛ لما جاز أن يُبنى منه فعل الأمر؛ لأنَّ الأمر لا يُبنى ممَّا ليس فيه دلالةٌ على الحدث، فلمَّا كان الاتفاق حاصلًا على جواز بناء فعل الأمر من الفعل الناقص؛ لثبوت ذلك سماعًا عن العرب: وجب أن تكون فيه دلالةٌ على الحدث.

استدل به ابن عصفورٍ[8]، وتبعه ابن مالكٍ[9]، ونقله عنه أبو حيان وناظر الجيش، وحسَّنه[10]، وزاد ابن لبٍّ الاستدلال بالنهي مع الاستدلال بالأمر، حين نقل هذا الدليل[11].

وقد نقل ابن لبٍّ جوابين عن هذا القياس، هما:

الجواب الأول:

جوابٌ نقله ابن لبٍّ عن الشلوبين، قال فيه:

"(كان) والخبرُ معًا يقومان مقام الفعل الدالِّ على الحدث والزمان، فلا يُنكر توجُّه الأمر والنهي على (كان) في ذلك، لـمَّا كانت هي والخبر

(١) شرح الجمل لابن خروفٍ (١/٤١٥).
(٢) ينظر: التذييل والتكميل (٤/١٣٣).
(٣) اللباب (١/١٧١).
(٤) ينظر: المغني في النحو (٣/٨).
(٥) الكافي(٣/٧٦٨).
(٦) ينظر: تقييد ابن لبٍّ(٢/٥٨٠، ٥٨١).
(٧) ينظر: المحرر في النحو (٣/٥٨٩، ٥٩٠).
(٨) شرح الجمل لابن عصفورٍ (١/٣٩٣).
(٩) ينظر: شرح التسهيل (١/٣٤٠).
(١٠) ينظر: التذييل والتكميل (٤/١٣٧) وتمهيد القواعد (٣/١٠٨٨ و ١٠٨٩).
(١١) تقييد ابن لبٍّ(٢/٥٧٧).

كالفعل وحده، والفعل يُؤمر به ويُنهى عنه؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: (كان زيدٌ أخاك) فـ(كان) دالةٌ على الزمان الماضي، والخبر الذي هو (أخاك) دالٌّ على الحدث، الذي هو وجود الأخوَّة؛ فصارت (كان) مع خبرها بمنزلة (آخاكَ)، إذا قلت: (آخاكَ زيدٌ)؛ لأن هذا الفعل، الذي هو (آخاك)، يدلُّ على: الحدث الذي هو (الأخوَّة)، وعلى الزمان الماضي، فصارت هنا (كان) مع خبرها بمنزلة هذا الفعل وحده، فكما يُؤمر بهذا الفعل ويُنهى عنه، فيقال: (آخِ زيدًا، ولا تؤاخِ عمرًا)، فكذلك يؤمر بـ(كان) مع خبرها، وينهى عنه"[(١)]، فيقال (كن أخًا لزيد ولا تكن أخًا لعمرو).

الجواب الثاني:

جوابٌ نسبه ابن لبٍّ إلى بعض النحاة، ولم يسمِّه، قال فيه عن (كان وأخواتها):

"لـمَّا كانت أفعالًا:

- لتصرُّفها تصرُّف الأفعال في قولك: (كان ويكون وأنت كائن)

- ولعملها عملها من الرفع والنصب، إذا قلت: (كان زيدٌ قائمًا) بمنزلة (ضرب زيدٌ عمرًا)

- ولاتصال الضمائر والعلامات بها، إذا قلت: (كانا، وكانوا، ويكونون، وكانت، وكن)

فلمَّا كانت هكذا أرادوا أن تستجمع أحكام الأفعال وتصرفاتها كلَّها؛ فاستعملوا منها الأمر والنهي لذلك، أعني: لأن تجري في ذلك مجرى سائر الأفعال الدالة على الحدث والزمان"[(٢)].

وقد ضعَّف ابن لبٍّ هذين الجوابين بأنه يلزم منهما جعل الأمر والنهي في باب (كان وأخواتها) "بالحمل على غيرها، وذلك مجازٌ ولا بدَّ"، أمَّا الأمر والنهي في هذا الباب عند الأخذ بالمذهب الثاني الذي يرى أصحابه أنَّ كان دالةٌ على الحدث والزمان معًا فيكون حقيقة؛ "والتمسك بالحقيقة هو الأصل، ولا يُعدل عنها إلى المجاز إلا بدليلٍ واضحٍ"[(٣)].

وهذا التضعيف من ابن لبٍّ لا وجه له؛ لأنَّ (كان) وأخواتها عند أصحاب المذهب الأول خارجةٌ عن الأصل في الأفعال بدلالتها على الزمان دون الحدث، مع ملازمة الخبر لها تعويضًا؛ فإذا كانت خارجة عن الأصل في دلالتها، فلا وجه لإلزامهم بالأصول فيما تفرع عن الدلالة من مسائل.

القياس الثامن:

لو كانت دلالة الفعل الناقص على الحدث قد خُلعت وأصبحت دلالته مخصوصةً بالزمان؛ لما جاز تقدير مصدر الفعل الناقص في موضعه، والاتفاق حاصلٌ بين الجميع على أنَّ (ما دام) تعني (مدة دوام) مطلقًا، فلمَّا جاز تقدير مصدر الفعل الناقص في موضعه: وجب أن يكون فيه دلالةٌ على الحدث.

(١) تقييد ابن لبٍّ(٢/٥٧٩، ٥٨٠).

(٢) تقييد ابن لبٍّ(٢/٥٨٠).

(٣) تقييد ابن لبٍّ(٢/٥٨٠).

استدل بذلك ابن مالكٍ[1]، ونقله عنه أبو حيان وناظر الجيش، وحسَّنه[2].

ويُردُّ هذا الدليل بما ردَّ به القياس الذي قبله، فيقال: إنَّ المصدر هنا يدلُّ على الزمان الماضي لا بالأصالة بل بنيابته عن فعله الماضي المجرَّد من الدلالة على الحدث.

القياس التاسع:

لو كانت دلالة الفعل الناقص على الحدث قد خُلعت وأصبحت دلالته مخصوصةً بالزمان؛ للزم أن يكون معنى الفعل الناقص المشروط عمله بالنفي مناقضًا للمراد؛ إذ يكون معنى (ما زال زيدٌ قائمًا) هو: ما زيدٌ قائمًا في وقت من الأوقات الماضية، فلمَّا كان الاتفاق حاصلًا على أنَّ هذا نقيض المراد: وجب أن تكون في الفعل الناقص دلالةٌ على الحدث يتسلط النفي عليها، فيتحقَّق مراد المتكلم.

استدل بذلك ابن مالكٍ[3]، ونقله عنه أبو حيان وناظر الجيش، وحسَّنه[4].

القياس العاشر:

لو كانت دلالة الفعل الناقص على الحدث قد خُلعت وأصبحَت دلالته مخصوصةً بالزمان؛ لوجب أن تستوي دلالة جميع الأفعال الناقصة، فلا يكون هناك فرقٌ بين (كان زيدٌ غنيًّا) و(صار زيدٌ غنيًّا)، فلمَّا كان الاتفاق حاصلًا على أنَّ بينهما فرقًا: وجب أن يكون في الفعل الناقص دلالةٌ على الحدث؛ لأنَّ الأفعال لا تمتاز عن بعضها إلا باختلاف الأحداث التي تدلُّ عليها، أمَّا الدلالة على الزمان فهي فيها متساوية لا فرق بينها فيها.

استدل بذلك ابن مالكٍ[5]، وابنه[6]، وابن جماعة[7]، ونقله عن ابن مالكٍ أبو حيان، وناظر الجيش، وحسَّنه[8].

والقياسان الأخيران، بالنسبة إلى مسار الحِجاج في هذه المسألة، في غاية الإحكام والإلزام؛ وسبب إلزامه وإحكامه هو ضعف تحرير أتباع المذهب الأول لدلالة (ما زال) و(صار)، وسأعود لذكر هذين الدليلين عند بيان رأيي في نهاية البحث.

يتبين من العرض السابق أنَّ معظم أدلة أصحاب هذا المذهب محلَّ نقاشٍ ونظرٍ، وأنَّ بعضها ظاهر الفساد والضعف، ما عدا الدليلين الأخيرين المتعلقين بـ(صار) و(ما زال)، ولعل ما بيَّنته من ضعف معظم هذه الأقيسة هو مراد الدماميني حين اكتفى بعد أن سردها بأن قال: ولا يخفى عليك "ما في بعض هذه الوجوه من الضعف"[9].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٣٣٩/١).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٧/٤) وتمهيد القواعد (١٠٨٥/٣، ١٠٨٦ و ١٠٨٩).

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣٣٩/١).

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٦/٤) وتمهيد القواعد (١٠٨٥/٣ و ١٠٨٩).

(٥) ينظر: شرح التسهيل (٣٣٨/١)

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ص١٣٧.

(٧) شرح الكافية لابن جماعةص٣٠٥.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل (١٣٦/٤) وتمهيد القواعد (١٠٨٥/٣ و ١٠٨٩).

(٩) تعليق الفرائد (١٧٤/٣).

نخلص من هذا إلى أنَّ أتباع هذا المذهب قد اتفقوا على أنَّ (كان وأخواتها) تدلُّ على (الحدث والزمان) معًا، وأنهم قد رفضوا المذهب الأوَّل، واتجهوا إمَّا إلى تأويله أو إلى إقامة الدليل على فساده، وقد تتبَّعت عباراتهم في تحرير دلالة آحاد أفعال الباب في ضوء مذهبهم هذا تتبعًا دقيقًا، لرصد الأثر الدلالي لهذا المذهب فيها، فكانت على النحو الآتي:

دلالة (كان):

جاء تحرير أتباع هذا المذهب لدلالة (كان) في عبارات متفاوتة، هي: قال ابن الحاجب (ثبوت خبرها لفاعلها ماضيًا)[(١)]، وقال ابن عصفور (مجرد الدلالة على الزمان الماضي)[(٢)]، وقال ابن مالكٍ، وتبعه ابنه (وجود اتصاف اسمها بخبرها في زمنها)[(٣)]، وقال الرضي (ثبوت خبرها مقرونًا بالزمان الذي تدلُّ عليه صيغتها: إما ماضيًا، أو حالًا، أو استقبالًا)[(٤)]، وقال ناظر الجيش (اقتران مضمون الجملة بالزمان)[(٥)].

وبتأمَّل العبارات السابقة يتبين أمران، هما:

١. أنَّ عبارتي ابن عصفور وناظر الجيش صريحة في جعل دلالة (كان) زمانيةً خالصةً، وهذا فيه نقضٌ لأصل المذهب، ومطابقةٌ لقول أتباع المذهب الأول.

٢. أنَّ البقية عبروا عن الحدث الذي تدلُّ عليه (كان) بـ(الثبوت، والوجود)، ولكنَّ عباراتهم مع ذلك أبقت دلالة (كان) الزائدة على الجملة الاسمية دلالةً زمانيةً خالصةً؛ لأنه ليس لذلك (الحدث) زيادةٌ دلاليةٌ على ما قاله أتباع المذهب الأوَّل، حين قالوا إن معنى (كان زيدٌ قائمًا) هو: (قام زيدٌ فيما مضى)، ولو نزَّلتَ جميع العبارات السابقة على (قام زيد فيما مضى) لوجدتها مستقيمة، فهذه العبارة تدلُّ على ثبوت القيام لزيدٍ، وحصوله له، ووجود اتصافه به، فيما مضى.

ويبدو أن الرضي قد لاحظ أنَّ تفسيره وتفسيرات أتباع مذهبه لدلالة (كان) ليس فيها أثرٌ لـ(الحدث) الذي أثبتوه، وأنكروا على أصحاب المذهب الأول القول بخلعه، فحلَّل نحو (كان زيدٌ قائمًا) تحليلًا حاول فيه استحضار دلالةِ (كان) على الحدث، وكشفِ أثرها الدلالي، فقال:

إنَّ (كان) فيه تدلُّ "على (الكون) الذي هو (الحصول المطلق)، وخبره يدلُّ على (الكون المخصوص) وهو: كون القيام، أي: حصوله؛ فجيء أولًا بلفظٍ دالٍّ على حصولٍ مَّا، ثم عُيِّن بالخبرِ ذلك الحاصلُ، فكأنَّك قلت: حصل شيءٌ. ثم قلت: حصل القيام....

فـ(كان) يدلُّ على حصول حدثٍ مطلقٍ تقييدُه في خبره

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣)

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفورٍ (٤١٩/١)

(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣٤١/١) وشرح الألفية لابن الناظم ص١٢٨، ١٢٩.

(٤) شرح الرضي للكافية (القسم الثاني: ١٠٣٢/٢)

(٥) ينظر: تمهيد القواعد (١٠٧٩/٣)

و(خبره) يدلُّ على حدثٍ معيَّنٍ واقعٍ في زمانٍ مطلقٍ تقييدُه في (كان)

لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق، أي: الكون، وضعيةٌ، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقليَّةٌ"[1].

وأنت إذا تأمَّلت هذا التحليل وجدت أنه انشغل بتفكيك تفاعل (الفعل الناقص) مع (خبره) وكون كلٍّ واحدٍ منهما قيدًا للآخر في شقٍّ من دلالته، ولكنَّنا إذا أخذنا ثمرة هذا (التفاعل) سنجد أنَّه انتهى إلى أنَّ (القيام) هو خلاصة تفاعل (كان) و(قائمًا) في شِقِّ (الحدث)، وأنَّ (الزمان الماضي) هو خلاصة تفاعل (كان) و(قائمًا) في شِقِّ الزمان؛ لأنَّ (القيام) أخصُّ من (كان) حدثًا، و(كان) أخصُّ من (القيام) زمانًا، فـ(قائمًا) تعبيرٌ عن الحدث المقصود، و(كان) تعبيرٌ عن الزمان المقصود، وهذا هو عين ما خلص إليه أصحاب المذهب الأول من أقصر طريقٍ حين قالوا: إن معنى (كان زيدٌ قائمًا) هو (قام زيدٌ فيما مضى)!.

دلالة (أصبح):

جاء تحرير أتباع هذا المذهب لدلالة (أصبح) بالعبارات الآتية: قال ابن خروفٍ وابن مالكٍ (إثبات الخبر للاسم في الصباح)[2]، وقال السيرافي وابن الحاجب وابن الناظم (دخول خبرها منسوبًا إلى اسمها في الصباح)[3]، وقال ابن عصفورٍ (كون الخبر مضافًا إلى الاسم في الصباح)[4]، وقال أبو حيان (اتصاف اسمها بخبرها في وقت الصباح)[5]، وقال ناظر الجيش (اقتران مضمون الجملة بالصباح)[6]، وتنبه الرضي إلى ما في هذه العبارات من إغفالٍ للزمان الصرفي الذي تدلُّ عليه (أصبح) فقال في تحرير دلالتها: إنها تدلُّ على (اقتران مضمون الجملة، أعني: مصدر الخبر مضافًا إلى الاسم، بزمان الفعل، أعني: الذي يدلُّ عليه تركيبُه، والذي تدلُّ عليه صيغتُه)[7].

وإذا تأمَّلت جميع هذه العبارات تبيَّن لك أنَّها تفضي إلى المذهب الأول، وأنه لا فرق بينها وبين تفسير (أصبح زيدٌ قائمًا) بـ(قام زيدٌ صباحًا)، وأنَّك لو أجريت عباراتهم على هذا التفسير لقبله، وأنَّ استحضار بعضهم (الدخول في الصباح)، وهو الحدث الذي تدلُّ عليه (أصبح)، لم يضف جديدًا؛ لأنَّ ظرف الزمان (صباحًا) في تحليل أتباع المذهب الأول يقتضي (الدخول في الصباح) أيضًا.

---

(١) شرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٢٣/٢، ١٠٢٤).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروفٍ (٤٣٩/١) وشرح التسهيل (٣٤٥/١، ٣٤٦).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢٩٧/١) والإيضاح(٧٦/٢) وشرح المقدمة الكافية (٩١٠/٣) وشرح الألفية لابن الناظم ص١٢٨، ١٢٩.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفورٍ (٤٢١/١).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١١٥٥/٣).

(٦) ينظر: تمهيد القواعد (١٠٧٩/٣).

(٧) شرح الرضي للكافية (القسم الثاني: ١٠٣٩/٢) وينظر فيه: ص ١٠٢٤ و ص١٠٣٢.

وما فعله أتباع هذا المذهب في تحرير دلالة (أمسى، وأضحى[١]، وظل، وبات[٢]) جاء مطابقًا لما فعلوه في تحرير دلالة (أصبح)، في كلِّ شيءٍ ما عدا زمانها اللغوي، فالعبارات التي قالوها في تحرير دلالة هذه الأفعال الأربعة، لم تضف جديدًا إلى الدلالة التي حررها أتباع المذهب الأول، ولم يستطع أحدٌ منهم إظهار الأثر الدلالي لاستحضارِ (الحدث) الذي يدلُّ عليه الفعل الناقص، والتمسك برفض خلعه.

دلالة (صار):

جاءت عبارات أتباع هذا المذهب في تحرير دلالة (صار) على النحو الآتي: قال السيرافي (الانتقال، وهي تدخل على جملة لم يكن لها مثل تلك الحال من قبل)[٣]، وقال ابن خروفٍ (ثبوت الخبر، فإذا ذكرت لفظ المضارع والمستقبل فإنما أردت أن تخبر بما هو في الحال وما هو سيكون)[٤]، وقال ابن الحاجب (إعطاء الخبر حكم: الانتقال)[٥]، وقال ابن عصفورٍ (انتقال الشيء من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى لم يكن عليها)[٦]، وقال الرضي (كان بعد أن لم يكن، فتفيد ثبوت مضمون خبرها بعد أن لم يثبت، ومعنى (يصير): يكون بعد أن لم يكن)[٧]، وقال أبو حيان في الارتشاف: (تدلُّ على زمان الوجود دون زمان الماضي، وتكون الصيرورة:...في الذات نحو (صار الطعام عذرة) أو في العرَض نحو (صار الفقير غنيًّا)"[٨]، وقال في التذييل والتكميل: (تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمان الإخبار)[٩]، وقال ناظر الجيش: تفيد (تحوُّلَ الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفةٍ أخرى)[١٠].

والمتأمِّل في هذه النقول يلاحظ أمرين، هما:

الأول: أنهم جميعًا عبروا عن الحدث الذي تدلُّ عليه (صار) بألفاظ متقاربة، هي (الانتقال، والتجدُّد، والوجود، والصيرورة، والتحوُّل)، وعبَّر عنه ابن خروفٍ بـ(الثبوت).

الثاني: أن تحديد الزمان غاب عن تحريرهم لدلالة (صار)، وهذا يجعل تصوُّر مذهبهم والحكم عليه في غاية العسر، ما عدا ابن خروفٍ وأبا حيان:

(١) تنظر عند الجميع في المواضع المذكورة في (دلالة: أصبح).

(٢) ينظر في دلالة (ظلَّ وبات): شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢٩٧/١) وشرح الجمل لابن خروفٍ (٤٤٠/١) وشرح المقدمة الكافية (٩١١/٣) والإيضاح(٧٧/٢) وشرح الجمل لابن عصفورٍ (٤٢٤/١) وشرح التسهيل (٣٤٥/١، ٣٤٦) وشرح الألفية لابن الناظم ص١٢٨، ١٢٩، وشرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٤٠/٢، ١٠٤١) وارتشاف الضرب (١١٥٥/٣) وتمهيد القواعد (١٠٧٩/٣).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢٩٧/١).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن خروفٍ (٤٤٠/١).

(٥) ينظر: الإيضاح(٧٥/٢) وينظر: شرح المقدمة الكافية (٩٠٩/٣).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفورٍ (٤٢٣/١).

(٧) ينظر: شرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٣٩/٢) وينظر: ص١٠٢٤.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب (١١٥٦/٣، ١١٥٧).

(٩) ينظر: التذييل والتكميل (١٤٨/٤).

(١٠) ينظر: تمهيد القواعد (١٠٧٩/٣).

– فابن خروفٍ نصَّ على الزمان الصرفي، وعليه يجب أن تحمل عبارات من سكت عن الزَّمان؛ لأنه الظاهر، ولو كانوا يريدون صرف (صار) عن ظاهرها لما سكتوا، وبناء على ذلك سنقول في فهمنا لدلالة (صار) عندهم: إنها تدلُّ على انتقالٍ في زمنها الصرفي، فمعنى (صار زيدٌ قائمًا) هو: انتقلَ زيدٌ إلى حال القيام في الزمان الماضي.

وهذا التحرير فيه تزيلٌ سليمٌ للمذهب على (صار)، ولكنه مشكلٌ من جهة واحدة، هي: أنَّها لو كانت تدلُّ على الزمان الماضي لجاز أن يقع خبرها جملةً فعلها ماضٍ، وقد نصَّ عددٌ من أتباع هذا المذهب، فضلًا عن غيرهم، على امتناع ذلك فيها![1].

– وأبو حيان نصَّ في الارتشاف على (زمان الوجود) دون (الزمان الماضي)، وهذا القول يجري عليه ما جرى على مثله، عند أتباع المذهب الأول؛ لأنَّ قوله: (زمن الوجود) لا يدرى: أ(زمن الإخبار) يريد به أم (زمن التحوُّل والصيرورة)؟، وتحديد مراده بذلك ينبني عليه تحديد مراده بقوله: (دون الزمان الماضي). والظاهر أنه يريد به (زمان التكلم والإخبار) لقوله في التذييل والتكميل: (تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمان الإخبار)، فيكون زمانها عنده هو (الآن).

وهذا مشكلٌ من جهتين، هما:

١. أنه يلزم منه خلع دلالة (صار) على (الصيرورة)؛ لأنَّها لا بدَّ أن تكون في الزمان الماضي بالنسبة إلى المتكلم، وقد قال هو: (دون الزمان الماضي)، وهذا فيه نقضٌ لأصل المذهب.

٢. أنَّ فيه صرفًا لـ(صارَ) عن زمانها الصرفي الذي تدل عليه، وهو الماضي، بجعلها دالة على (الآن)، دون تفسيرٍ لهذا الصرف.

نخلص من هذا إلى أنَّ القول بدلالة (صار) على (الحدث والزمان) عند أتباع هذا المذهب لم يفض إلى تحرير تصورٍ لدلالتها سالمٍ من الإشكالات الواردة على قول أتباع المذهب الأول، بل إنَّ هذا المذهب زاد معه إشكالٌ جديدٌ، هو: أنَّ إثبات دلالة (صار) على الحدث يقتضي اعتبار زمانها الصرفي، وهذا يتدافع مع منعهم الإخبار عنها بالماضي!.

دلالة (ما زال):

جاءت عباراتهم في تحرير دلالة (ما زال) على النحو الآتي: قال السيرافي: (تفيد: دوامًا)[2]، وقال ابن خروفٍ: تفيد (ثبوت الخبر، فإذا ذكرت لفظ المضارع والمستقبل فإنما أردت أن تخبر بما هو في الحال وما هو سيكون)[3]، وقال ابن الحاجب: تفيد (حصول الخبر للفاعل على سبيل الاستمرار مُذ كان قابلًا له في المعتاد)[4]، وقال ابن مالك:

(١) ينظر: شرح التسهيل (٣٤٤/١) والتذييل والتكميل (١٤٨/٤) وارتشاف الضرب (١١٦٧/٣) وتمهيد القواعد (١٠٩٤/٣).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢٩٦/١) وينظر فيه: ص٢٩٨.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن خروفٍ (٤٤٠/١).

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٩١١/٣) وينظر: الإيضاح(٧٧/٢).

(الإعلام بلزوم مضمون الجملة في المضي أو في الاستقبال)[١]، وقال ابن الناظم: (معنى (زال): انفصل، ...، فأدخلت على الجمل الابتدائية، على تعلق معناها بها)[٢]، وقال الرضي: معناها (كان دائمًا)[٣]، و(استمرار الخبر للاسم مذ قبله واستأهل له)[٤]، وقال أبو حيان، وتبعه ناظر الجيش: تفيد (ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلًا لها)[٥]، وقال أبو حيان أيضًا: (تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمان الإخبار)[٦].

والمتأمِّل في هذه النقول يلاحظ أمرين، هما:

الأول: أنهم عبَّروا عن معنى (ما زال) وأخواتها بـ(الاستمرار) وما في معناه كـ(الثبوت، واللزوم، والملازمة، والدوام) ما عدا ابن الناظم الذي عبَّر عنه بـ(الانفصال)، والحق أنَّ الحدث الذي تدلُّ عليه (زال) هو (الانفصال) وما في معناه، وأنَّ (الاستمرار) وما في معناه ناتجٌ عن نفي الانفصال، وهو ما يعبرون عنه بقولهم: نفي النفي إثبات[٧]، فإذا قلت: (ما زال زيدٌ قائمًا) فالمعنى: ما انفصل قيام زيد، وعدم انفصاله عنه يقتضي استمراره؛ "لأنه إذا لم ينفصل شخصٌ عن فعلٍ كان فاعلًا له دائمًا"[٨].

الثاني: أنَّ بينهم فرقًا في تحديد زمانها:

- فابن خروفٍ وابن مالكٍ نبَّها على الزمان الصرفي، وهذا يعني أنَّ (ما زال) تدلُّ على نفي انفصال اتصاف الاسم بالخبر في الزمان الماضي، أي: استمرار اتصافه به فيما مضى، ولا يقتضي ثبوته في زمان الإخبار.

وهذا مشكلٌ من جهةٍ واحدةٍ، هي: أنَّها لو كانت تدلُّ على الزمان الماضي لجاز أن يقع خبرها جملةً فعلها ماضٍ، وقد نصَّ عددٌ من أتباع هذا المذهب على امتناع ذلك فيها[٩]!.

- أنَّ ابن الحاجب والرضي وأبا حيان وناظر الجيش قد نصُّوا على بداية زمانها، وهو (لحظة قبول اسمها لخبرها) وهذا دون شكٍّ في الماضي، ونصَّ أبو حيان وحده على أنَّه (متصل بزمان الإخبار).

وهذا مشكلٌ من جهةٍ واحدةٍ، هي: أنَّ هذا التحرير لا يفسِّر دلالة (ما زال) على زمانين: (الماضي) المتصل بـ(الآن)، مع أنَّ زمانها الذي تدلُّ عليه ببنيتها هو (الماضي) لا غير!، فلو قلت (استمرَّ قيامُ زيدٍ) فإنَّ غاية ما يدلُّ عليه هو (استمرارٌ) في (زمانٍ ماضٍ) بالنسبة إلى الإخبار.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل (٣٣٣/١).

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص١٢٩.

(٣) ينظر: شرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٤١/٢، ١٠٤٢).

(٤) ينظر: شرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٤١/٢، ١٠٤٢).

(٥) ينظر: التذييل والتكميل (١٢٢/٤) وينظر: تمهيد القواعد (١٠٧٩/٣).

(٦) ينظر: التذييل والتكميل (١٤٨/٤).

(٧) ينظر مثلًا: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢٩٨/١) وشرح المقدمة الكافية (٩١٢/٣) والإيضاح(٧٧/٢) وشرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٢٧/٢) والتذييل والتكميل (١٢٧/٤).

(٨) شرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٢٧/٢).

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٨٨/١)وشرح التسهيل (٣٤٤/١) والتذييل والتكميل (١٤٨/٤) وارتشاف الضرب (١١٦٧/٣) وتمهيد القواعد (١٠٩٤/٣).

نخلص من هذا إلى أنَّ القول بدلالة (ما زال) على (الحدث والزمان) عند أتباع هذا المذهب لم يفض إلى تحريرٍ تصورٍ لدلالتها سالمٍ من الإشكالات الواردة على قول أتباع المذهب الأول!، وأنَّ دلالتها ما زالت مفتقرةً إلى التحرير.

دلالة (ما دام):

جاءت عباراتهم في تحرير دلالتها على النحو الآتي: قال السيرافي: (تفيد دوامًا)[1]، وقال ابن الحاجب: (توقيتٌ لأمرٍ بمدَّة ثبوتِ خبرها لاسمها)[2]، وقال ابن عصفورٍ: (اتصال ما قبلها مدةَ بقاء الصِّفة للموصوف)[3]، وقال ابن الناظم: (معنى (دام): بقي، أدخلت على الجمل الابتدائية، على تعلق معناها بها)[4]، وقال الرضي: (الكون الدائم)[5]، وقال في موضعٍ: (توقيت فعلٍ بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر)[6]، وقال أبو حيان: (تعطي الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار)[7]، وقال ناظر الجيش: (مقارنة الصفة للموصوف في الحال)[8].

والمتأمِّل في هذه النقول يلاحظ أمورًا أربعةً، هي:

الأول: أنَّ عبارات ابن الحاجب وابن عصفور، والرضي في موضعٍ، ليس فيها تنزيلٌ لمذهبهم، وهو (دلالة الفعل الناقص على الزمان والحدث) على (ما دام)؛ ولذلك كانت فاسدةً بالنسبة إلى هذا المقصد، من جهتين:

١. أنَّهم نصوا على دلالتها الزمانية بالنسبة إلى الحدث الخارجي السابق لها، لا بالنسبة إلى اتصاف اسمها بخبرها.

٢. أنَّهم جعلوا التوقيت من دلالة (دام)، وهذا لا يستقيم؛ لأنَّ التوقيت إنما هو من دلالة (ما) المصدرية الزمانية، وقد وقع أبو حيان في ذلك، أيضًا، فقال: إن (ما) يراد "بها وبصلتها التوقيت، فإذا قلت: (لا أكلمك ما دام زيدٌ قائمًا) فكأنك قلت: لا أكلمك زمان دوام زيدٍ قائمًا"[9].

والحقُّ أنَّ (التوقيت) هو دلالة (ما) وحدها، ولذلك قدروها وحدها بـ(مدة)، وقد أحسن ابن جماعة في استدراكه على ابن الحاجب حين قال: إن الأجود في تحرير دلالة (دام) هو أن يقال: "(دام) بعد (ما) التوقيتية، وعلامة (ما) التوقيتية أن تصلح موضعها (مدة)"[10].

الثاني: أنَّ السيرافي وابن الناظم عبَّرا عن الحدث الذي تدلُّ عليه (دام) بـ(الدوام، والبقاء) ولم ينصَّا على الزمان، فإن أرادا أنها تدلُّ على (دوام وبقاء)

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢٩٦/١) وينظر فيه: ص٢٩٨.

(٢) الإيضاح(٧٩/٢) وينظر: شرح المقدمة الكافية (٩١٥/٣).

(٣) شرح الجمل لابن عصفورٍ (٤٢٥/١).

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص١٢٩.

(٥) شرح الرضي للكافية (القسم الثاني: ١٠٤٥/٢).

(٦) شرح الرضي للكافية (القسم الثاني: ١٠٤٥/٢).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل (١٤٨/٤).

(٨) تمهيد القواعد (١٠٧٩/٣).

(٩) التذييل والتكميل (١١٨/٤)

(١٠) شرح الكافية لابن جماعةص٣٠٨.

في زمانها الصرفي، وهو الماضي، فهذا مشكلٌ من جهة أنَّ الإخبار عنها بالماض ممتنعٌ عند عددٍ من أتباع هذا المذهب[١]، ولو كان زمنها ماضيًا لما امتنع ذلك.

الثالث: أنَّ الرضي قال في موضعٍ: إنها تفيد (الكون الدائم)، والظاهر أنه يريد (الكون المستمر المستغرق للأزمنة الثلاثة)، وهذا مشكلٌ من جهتين، هما:

١. أنَّه لا يفسِّر وجه خروج دام عن زمانها الصرفي إلى هذه الدلالة!.

٢. أنَّه غير متصوَّرٍ، فقولك: (لا أكلمك ما دام زيدٌ قائمًا) لا يفهم منه الدوام بهذا المعنى!.

الرابع: أنَّ أبا حيان نصَّ على الحدث والزمان فقال: (الدوام المتصل بزمان الإخبار)، وناظر الجيش نصَّ على الزمان دون الحدث فقال: (في الحال).

وهذا التحرير مشكلٌ من وجهين، هما:

١. أنَّه يهمل الزمان الصرفي الذي تدلُّ عليه (دام)، وهو (الماضي)!.

٢. أنَّه لا يفسِّر وجه خروجه عن زمانه الصرفي إلى زمان الحال!.

نخلص من هذا إلى أنَّ القول بدلالة (ما زال) على (الحدث والزمان) عند أتباع هذا المذهب لم يفض إلى تحريرٍ تصورٍ لدلالتها سالمٍ من الإشكالات الواردة على قول أتباع المذهب الأول!، وأنَّ دلالتها ما زالت مفتقرةً إلى التحرير.

دلالة (ليس):

(ليس) عند أتباع هذا المذهب تدلُّ على (النفي)، ثم اختلفوا في تحديد زمن ذلك النفي على ثلاثة أقوال:

١. أنها لنفي الحال مطلقًا: ذهب إلى ذلك السيرافي[٢].

٢. أنها لنفي الحال ما لم تقيَّد بزمانٍ غيره، فإن قُيِّدت بغيره فهي لنفي ما قيِّدت به: ذهب إلى ذلك ابن عصفورٍ[٣]، ونقله الرضي عن القاسم بن أحمد الأندلسي وحسَّنه[٤]، ونسبه أبو حيان إلى الشلوبين وصححه[٥]، وهو مقتضى قول ابن الناظم[٦].

٤. أنَّ نفيها للحال كثيرٌ، ونفيها للمستقبل أقلُّ منه، ونفيها للماضي أقلُّ من المستقبل: قاله ابن جماعة[٧].

وبغض النظر عن هذا الخلاف: كان على أتباع هذا المذهب حين قالوا: (إن الفعل الناقص يدل على الحدث والزمان) أن يستثنوا (ليس) من ذلك؛ لأنها لا تدلُّ على زمانٍ ولا حدثٍ، ولم أقع على

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور (٣٨٨/١)وشرح التسهيل (٣٤٤/١) والتذييل والتكميل (١٤٨/٤) وارتشاف الضرب (١١٦٧/٣) وتمهيد القواعد (١٠٩٤/٣).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢٩٧/١).

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفورٍ (٤٢٥/١).

(٤) ينظر: شرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٤٦/٢).

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب (١١٥٧/٣).

(٦) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص١٢٨.

(٧) ينظر: شرح الكافية لابن جماعةص٣١٢.

أحدٍ تنبه إلى ضرورة هذا الاستثناء من أتباع هذا المذهب سوى ابن خروفٍ وابن مالكٍ[1].

نخلص من العرض السابق إلى أنَّ أتباع المذهب الثاني، مع تمسكهم بدلالة الفعل الناقص على (الحدث والزمان) معًا، لم يفضِ تتريلهم لمذهبهم هذا على آحاد أفعال الباب، في تحرير دلالة كلِّ فعلٍ منها، إلا إلى إحدى نتيجتين، هما:

- موافقة المذهب الأول، الذي نصوا على مخالفته.

- استبقاء الإشكالات الواردة على التحرير الدلالي عند أتباع المذهب الأول، وزيادة بعض وجوه الإشكال أحيانًا.

ويبقى بعد ذلك مسألةٌ زائدةٌ، بالغةُ الدقة، يستلزمها هذا المذهب، هي:

إذا كان الفعل الناقص يدلُّ على (حدثٍ وزمانٍ) كبقية الأفعال، فكيف لنا أن نتصور إسناد (الحدث) الذي يدلُّ عليه، وهو داخلٌ على جملةٍ اسميةٍ فيها إسنادٌ سابقٌ، هو إسناد الخبر إلى المبتدأ؟.

في أثناء تتبعي لهذا المذهب وقعت على تصورين كُلِّيَّين لهذه المسألة الدقيقة، هذا بيانهما:

التصور الأول: أنَّ الفعل الناقص مسندٌ إلى النسبة التي بين اسمه وخبره:

ذهب إلى ذلك ابن مالكٍ وأبو حيان، فقال ابن مالك عن الأفعال الناقصة: "حدثها مقصودٌ إسناده إلى النسبة التي بين معموليها، فمعنى قولك (كان زيدٌ عالمًا): وُجد اتصاف زيدٍ بالعلم"[2]، وقال: إنَّ سيبويه قد أشار إلى تصوره هذا، فقد نقل قول سيبويه: "تقول: (كان عبدالله أخاك) فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى"[3]، ثم علَّق عليه بقوله: "بَيَّنَ أن (كان) مسندةٌ إلى النسبة"[4]، يريد: أنَّ قول سيبويه (أردت أن تخبر عن الأخوَّة) تعني: أردت أن تسند الحدث الذي تدلُّ عليه (كان) إلى (الأخوَّة)؛ لأنَّ (الأخوة) هي النسبة المفهومة من (عبدالله أخوك)، فيكون المعنى: وُجِدَت أخوةُ عبدالله[5].

وتبع أبو حيان ابنَ مالكٍ في تصوره هذا، فقال "والمشهور والمتصور أنها تدلُّ على الحدث والزمان، وأنَّ الحدث مسندٌ إلى الجملة"[6]، ولا شك أنه لا يريد بهذه العبارة إسناد الفعل الناقص إلى الجملة على حدِّ إسناد الفعل إلى الاسم المفرد، بل يريد إسناده إلى مضمون الجملة، والنسبة الواقعة بين الخبر والمبتدأ، ولكنه تسامح في العبارة؛ يدلُّ على ذلك قوله في التذييل والتكميل: إن الخبر "هو المسند في الحقيقة لاسمها"[7].

وهذا التصور مشكلٌ من ثلاثة أوجهٍ، هي:

الأول: أنَّ فيه جمعًا بين إسنادين أصليِّين، هما: إسناد الخبر إلى الاسم، وبه توجد النسبة بينهما،

(١) ينظر: شرح الجمل لابن خروفٍ (٤١٥/١) وشرح التسهيل (٣٣٨/١).

(٢) شرح التسهيل (٣٤١/١).

(٣) كتاب سيبويه (٤٥/١).

(٤) شرح التسهيل (٣٤١/١).

(٥) ينظر نقاش هذا الفهم في: تقييد ابن لبٍّ (٥٧٥/٢، ٥٧٦).

(٦) ارتشاف الضرب (١١٥١/٣).

(٧) التذييل والتكميل (١٣٤/٤).

وإسناد الفعل إلى تلك النسبة، والجمعُ بين إسنادين أصليَّين في جملةٍ واحدةٍ لا نظير له.

الثاني: أنَّ فيه عبثًا بمفهوم (الإسناد النحوي) من جهتين، هما:

١. أنَّه يجعل إسناد (الفعل) إلى (النسبة) المفهومة بين الاسم والخبر، والنسبة (معنى)، وهذا يعني إسناد الفعل إلى معنى لا لفظ له، وهذا لا نظير له.

٢. أنَّ فيه إثباتًا للإسناد مع تعطيل أثره، فكلُّ إسنادٍ يقتضي رفع لفظِ المسند إليه، والمسند إليه في هذا التصور معنى لا لفظ له.

الثالث: أنَّه لو كان صحيحًا لما كان لنصب خبر الفعل الناقص مسوِّغًا، لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى، ولوجب أن يقال: (كان زيدٌ قائمٌ) مطلقًا، لأنَّ هذا هو مقتضى ذلك التصور؛ فالخبر مسند إلى المبتدأ، فارتفعا بهذا الإسناد وحصل بينهما نسبة، ثم أسند (كان) إلى تلك النسبة المفهومة.

فإن قيل: ليس المراد بـ(الإسناد) هنا حقيقته، بل المراد به (تفسير المعنى) وتقريبه.

فهذا مردودٌ بأنَّ إرادة حقيقة (الإسناد) من لوازم القول بدلالة الفعل الناقص على (الزمان والحدث)؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ دلَّ عليهما، وركِّب في جملةٍ، لا بدَّ من إسناد الحدث الذي فيه إلى المعنيِّ به، إسنادًا حقيقيًّا يظهر أثره في معناه ولفظه؛ فإن قلنا: إنه لا يريد حقيقة الإسناد عدنا على أصل المذهب بالإبطال، فتدور المسألة من جديد.

فإن تجاوزنا هذا، وسلَّمنا أنَّ الغرض من ذكر الإسناد هنا إنما هو تفسير المعنى وتقريبه، فإنَّ هذا المقصد لم يتحقَّق بهذا التصوِّر؛ لأنَّ قول ابن مالكٍ: إنَّ معنى (كانَ زيدٌ عالمًا): وُجِد اتصافُ زيدٍ بالعلمِ، مشكلٌ من جهتين، هما:

١. أنَّ هذا التفسير يحيل معنى (كان) الناقصة إلى معنى التامَّةِ؛ فتستويان؛ فيزول الفرق في المعنى حينئذٍ بين (كان زيدٌ عالمًا) و(كان علمُ زيدٍ)، وهذا لا يصحُّ لما فيه من التسوية بين واجبي الاختلاف.

٢. أنَّ هذا التفسير لا يطَّرد في جميع أفعال الباب؛ لأنَّك لو أجريته في نحو (صارَ زيدٌ غنيًّا)، فنسبت (الحدث) الذي تدلُّ عليه (صار)، وهو (الانتقال)، إلى النسبة التي بين اسمها وخبرها؛ لقلت في تفسير المعنى: انتقل غنى زيدٍ، وهذا ظاهر الفساد.

نخلص من هذا إلىأنَّ هذا التصور، زيادةً على ما فيه من التكلُّف، مشكلٌ من حيث المعنى، ومن حيث اللفظ، ومن حيث الحدود وأصول الإعمال.

التصور الثاني: أن الفعل الناقص مسندٌ إلى اسمه لتقريره على خبره، مقيَّدًا بمعنى الفعل:

أصل هذا المذهب لابن الحاجب، فقد قال في مواضع: إن (كان وأخواتها) وُضعت لـ(تقرير الفاعل على صفة)[1]، وقال في مواضع: إنها "تدخل

(١) شرح المقدمة الكافية (٩٠٦/٣) وينظر: الإيضاح(٦٧/٢، ٧٣، ٧٥) وأمالي ابن الحاجب (٧٢٣/٢) وتنظر أيضا في: المغني في النحو (٤٣/٣) والصفوة (الجزء٢، القسم٢، ص٣ و٦).

على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها"[(١)]، وبالجمع بين هاتين العبارتين معًا يكتمل مذهبه، فهو يرى في (كان زيدٌ قائمًا): أن (كان) تقرِّر اتصاف (زيد) بـ(القيام) المقيَّدِ بـ(الكون فيما مضى).

وقد شرح الرضي هذا التصور بالمثال فقال معلقًا على عبارة ابن الحاجب: "معنى (كان زيد قائمًا): أن زيدًا متَّصفٌ بصفة (القيام) المتصف بصفة (الكون)، أي: الحصول والوجود، ومعنى (صار زيدٌ غنيًّا): أن زيدًا متَّصفٌ بصفة (الغنى) المتصف بصفة (الصيرورة)، أي: الحصول بعد أن لم يحصل"[(٢)].

وإذا كانت عبارة ابن الحاجب تميل إلى (تفسير المعنى) أكثر منها إلى (تحرير الإسناد): فإن ناظر الجيش قد اعترض على تصوُّر ابن مالكٍ السابق للإسناد بقوله: "لكن قوله في الأفعال المذكورة إنَّ حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها غير ظاهر"[(٣)]، ثمَّ بنى تصوره هو على فكرة ابن الحاجب السابقة، وزاد التصريح بالإسناد، وشرح تصوره له في ثلاثة نصوصٍ، هي:

١. قوله: "الأفعال المذكورة في هذا الباب المقصود من وضعها الدلالة على تلبس الفاعل الذي أسندت هي إليه بصفةٍ، وتلك الصفة مقيدةٌ بمعنى الفعلالمسند من: إثباتٍ أو نفيٍ أو صيرورةٍ أو تقييدٍ بزمانٍ مخصوصٍ أو نحو ذلك.

فمعنى قولنا: (أمسى زيدٌ مسافرًا): أن زيدًا متلبسٌ بالسفر في وقت المساء، ومن ثم كان ذكر الخبر لازمًا؛ لأنَّه هو المقصود"[(٤)].

٢. قوله: "ليس المقصود من قولنا: (كان زيدٌ ذاهبًا) و(أمسى زيد مسافرًا) نسبة الفعل إلى الفاعل لا باعتبار شيءٍ آخر كما هو المقصود من الأفعال التامة إذا أسندت إلى فاعليها نحو (ضرب)، بل المقصود نسبتها إلى الفاعل باعتبار صفة اتصف بها وثبتت له مقيدةً بمعنى ذلك الفعل، فبمقتضى هذا التقرير صار كلٌّ من هذه الأفعال ... يستدعي صفةً وصاحبَها"[(٥)].

٣. قوله: "الإسناد ظاهره إنما هو إلى الاسم الواقع بعدها؛ لكنَّه إسنادٌ إليه بقيد تلبُّسه بصفةٍ كما تقدم تقريره، ومن ثمَّ كان الإخبار بالصفة هو المقصود"[(٦)].

والمتأمِّل هذا التصوُّر يتبيَّن له أمران، هما:

الأول: أن تنظيره صريحٌ في أنَّ الفعل الناقص مسندٌ إلى اسمه مقيَّدًا بالخبر، وتحرير الإسناد، بناءً على ذلك، في نحو: (كان زيدٌ قائمًا) سيكون: أُسنِد الفعل (كان) إلى (زيدٍ) مقيَّدًا بـ(القيام). وهذا يستلزم المساواة بين (خبر كان) و(الحال)؛ لأنَّ تحرير الإسناد في نحو (خرج زيدٌ خائفًا) هو: أُسند الفعل (خرج) إلى (زيد) مقيَّدًا بـ(الخوف)!،

(١) شرح المقدمة الكافية (٩٠٨/٣) وينظر: الإيضاح(٧٥/٢).
(٢) شرح الرضي للكافية (القسم٢: ١٠٢٤/٢).
(٣) تمهيد القواعد (١٠٨٩/٣).
(٤) تمهيد القواعد (١٠٦٧/٣، ١٠٦٨) وينظر: (١٠٨٩/٣).
(٥) تمهيد القواعد (١٠٦٨/٣)
(٦) تمهيد القواعد (١٠٨٩/٣).

وهذا لا يصحُّ لما فيه من المساواة بين واجبي الاختلاف.

ولا شك أنَّ ناظر الجيش قد لمح ذلك، فحاول التخلص منه بقوله: (ومن ثمَّ كان الإخبار بالصفة هو المقصود)، ولكنَّ هذا القول إن ماز خبر (كان) عن الحال، بجعله مقصودًا؛ فإنه يستلزم نقض إسناد الفعل الناقص إلى اسمه؛ لأنَّه لا يكون الإخبار بالصفة هو مقصود المتكلم إلا إذا كانت مسندةٌ إلى المبتدأ، وإذا أُسندت إلى المبتدأ بطل إسناد الفعل إليه؛ لأنه لا يمكن تصور إسنادين أصليَّين في جملةٍ واحدةٍ.

فهذا القول لا يسلم من الإشكال من أيِّ جهةٍ استقبلته!.

الثاني: أنَّ تتريله لتصوره هذا على المثال مخالفٌ لتنظيره السابق، فقد قال: "معنى قولنا: (أمسى زيدٌ مسافرًا): أنَّ زيدًا متلبسٌ بالسفر في وقت المساء"، وهذا مشكلٌ من جهتين، هما:

١. أنه لم يسند الفعل إلى اسمه، بل أسند الخبر إلى الاسم.

٢. أنه جرَّد الفعل من دلالته على الحدث، وجعل دلالته زمانية فنقض مذهبه.

نخلص من هذا إلى أنَّ هذا التصور، وإن سلم ممَّا في التصور الأول من التكلف والإشكالات، فإنه مشكلٌ من حيث الحدودِ والاستقامة.

وبكلِّ ما سبق، يتبيَّن أنَّ تمسُّكَ أصحاب المذهب الثاني بدلالة الفعل الناقص على (الحدث والزمان) معًا، قد استبقى إشكالات المذهب الأول، وزاد عليها إشكالاتٍ أخرى، معنوية ولفظية وأصولية.

وبعد:

فهذه أقوال العلماء في الدلالة الأصلية لـ(كان) وأخواتها، بعد أن استغرقت جهدي في تتبُّعها وتأمُّلها وترتيب مباحثها، ثم تحليلها وتمحيصها، وقد ألمَّ ابن لُبٍّ قبلي بطرفٍ من خلافهم فيها[(١)]، فخلص منه إلى أن قال: "وبالجملة فكلا المذهبين ممكنٌ أن يقال وله وجهٌ، وكلام سيبويه يحتمله، وفي المسألة اضطرابٌ كما ترى، والله الموفِّق إلى الصواب برحمته"[(٢)].

وقد ظهر لي بعد صحبةٍ طويلةٍ لهذه المسألة غيرُ ما ظهر لابن لُبٍّ، رحمه الله، فاكتمل لديَّ رأيٌ في فهم هذه المسألة، أرجو أن يكون الله تعالى قد وفقني فيه إلى الصواب برحمته، أوجزه في النقاط الآتية:

١. **أنَّ الراجح** عندي في هذه المسألة هو المذهب الأول مذهب الجمهور، وهو أنَّ (كان) وأخواتها مجردةٌ من الدلالة على الحدث، خالصةٌ للدلالة على الزمان.

٢. **أنَّ تحرير** الجمهور لدلالة (كان) وأخواتها كان غامضًا، وأنَّ غموضه هو سبب إنكار عددٍ من كبار النحاة له بعد القرن الرابع الهجري.

٣. **أنَّ أصل** هذا المذهب هو قول سيبويه تقول: (كان عبدالله أخاك) فإنما أردت أن تخبر عن الأخوَّة، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى"[(٣)]، وأن مراده من هذا النص هو أن (كان عبدالله أخاك) جملة اسمية المراد منها إخبار

(١) ينظر: تقييد ابن لُبٍّ (٢/٥٧٣-٥٨١).

(٢) تقييد ابن لُبٍّ (٢/٥٨١).

(٣) كتاب سيبويه (١/٤٥).

السامع عن الأخوَّة، كما أن المراد من قولك (عبدالله أخوك) هو إخبار السامع عن الأخوَّة، وأن (كان) حين دخلت على الجملة الاسمية المجردة أضافت إلى دلالتها قيدًا زمانيًّا لا غير.

فقوله (تخبر) ليس مراده به (الخبر) المصطلح عليه عند النحاة: قسيم (المبتدأ)، بل المراد به (الإخبار) بمعناه اللغوي، الذي هو إعلام السامع بالخبر.

٤. أنَّ المفتاح الأوَّل لفهم مذهب الجمهور هو تحرير مرادهم بـ(الحدث) حين قالوا: "(كان وأخواتها) مجردةٌ من الدلالة على الحدث"، فأتباع المذهب الثاني الذين خالفوا الجمهور فسروا (الحدث) بأنه: المعنى اللغوي المعجمي الذي يدلُّ عليه الفعل بلفظه، وهذا هو سبب إنكارهم له ومخالفته.

والذي أراه: هو أن مراد الجمهور بالحدث هو (إسناد معنى الفعل اللغوي إلى محدثه) فقولهم: "(كان وأخواتها) مجردةٌ من الحدث" يعني: مجردة من إسناد معانيها اللغوية إلى محدثيها.

وبيان ذلك أنَّ لكلِّ فعلٍ من الأفعال تامِّها وناقصِها معنًى معجميًّا في حال إفراده خارج التركيب، ثم يكون فيها التفصيل الآتي:

- إذا رُكِّبَ الفعل التامُّ في جملةٍ أُسنِدَ معناه المعجمي إلى محدثه؛ فاستحقَّ بذلك أن يُسمَّى حَدَثًا، فقولك (قام) يدلُّ على معنى معجميٍّ هو (القيام) وزمنٍ صرفيٍّ هو (الماضي)، أما قولك (قامَ زيدٌ) فيدلُّ على حدثٍ هو (القيام) المسند إلى (محمدٍ) في (زمانٍ ماضٍ).

- إذا دخل الفعل الناقص على جملة المبتدأ والخبر، لم يُسند إلى شيءٍ؛ لأنَّ الجملة فيها إسنادٌ سابقٌ هو إسناد الخبر إلى المبتدأ، فيضيف معناه اللغوي قيدًا لمعنى الجملة لا غير دون إسناد، فقولك (كان) يدلُّ على معنى معجميٍّ هو (الكون) وزمنٍ صرفيٍّ هو (الماضي)، وقولك (كان زيدٌ قائمًا) يدلُّ على (كون) أيضًا في زمنٍ ماضٍ، ولم يُسنَد هذا الكونُ إلى الكائن؛ لأنَّ الكائن حقيقةً هو (القيام)، ولو أريد الإسناد إليه لقيل (كان قيامُ زيدٍ)؛ فتصبح (كان) دالةً على (حدثٍ) في زمان ماض، فتكون تامةً لا ناقصةً.

وممَّا يؤنسك بهذا الفهم الدقيق:

قولُ سيبويه "واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبدَالله المقتولَ، وأنت تريد: كن عبدَالله المقتولَ؛ لأنه ليس فعلًا يصل من شيءٍ إلى شيءٍ"[(١)]، أي: أن معناه اللغوي المعجمي لم يسند إلى محدِثٍ له فيُسمَّى حدثًا.

وقول ابن القبيصي عن (كان وأخواتها) "هذه الأفعال متى دخلت على المبتدأ وخبره: ارتفع بها المبتدأ تشبيهًا له بالفاعل وسمِّي اسمها، وانتصب بها خبره تشبيهًا بالمفعول وسمِّي خبرها، مجازًا، وحقيقتُه أنه حديثٌ عمَّا قبله كما كان في باب الابتداء"[(٢)].

وبناءً على ذلك أقول:

إن (كان وأخواتها) عند جمهور النحاة في منزلةٍ متوسطةٍ بين (الفعل التامِّ) و(حرف المعنى)، فالفعل التامُّ يدلُّ على معنى في نفسه فإذا رُكِّبَ في جملةٍ أُسند معناه إلى مُحدِثه مُقيَّدًا بزمنه الصرفي، وحرف المعنى لا يدلُّ على معنى ولا زمنٍ في نفسه، ويدلُّ على معنى في غيره، والفعل الناقص متوسطٌ بينهما،

(١) كتاب سيبويه (١/٢٦٤).

(٢) الهادي في الإعراب ص٦٧.

فهو يدلُّ على معنى في نفسه وعلى زمنٍ صرفيٍّ ببنيته، ولكنه إذا رُكِّب لم يُسنَد معناه المعجمي إلى محدثٍ، بل يدخل قيدًا للجملة الاسمية التامَّة قبل دخوله، وهذا هو سبب نقصه عند الجمهور، فهو لا يرتفع إلى منزلة الأفعال التوامِّ، ولا ينحطُّ إلى درجة حروف المعاني كما فهم ابن الناظم[١] في تأويله لمذهب الجمهور، وقد ذكرته فيما مضى.

٥. أنَّ المفتاح الثاني لفهم مذهب الجمهور هو تحرير مرادهم بـ(خلوص كان وأخواتها للدلالة على الزمان)، وقد أدَّى عدم تحرير هذا المراد إلى اختلاف كبيرٍ في عبارات النحاة عنه من أتباع المذهبين، كما رأينا، وهذا بيان ما أراه في تحرير مرادهم:

(كان وأخواتها) تدخل على جملةٍ اسميةٍ مجردةٍ، أُسنِدَ فيها الخبرُ إلى المبتدأ، نحو قولك (زيدٌ قائمٌ)، فإذا دخل الفعل الناقص لم يخرج أثره الدلالي عن قيدها بزمانٍ نحويٍّ، يتشكَّل بإحدى الصور الآتية:

أ. أن يكون معناه اللغوي غير مؤثِّرٍ في دلالة الجملة، فينحصر تأثيره في تقييد الجملة الاسمية بزمانه الصرفي، ويحدث هذا مع (كان)، فإذا قلت (كان زيدٌ قائمًا) فإن معناه اللغوي الذي هو (الكون) لا يؤثر في (زيدٌ قائمٌ)، لأن (الكون) يصدق على كلِّ فعلٍ[٢]، فـ(قائم) أخصُّ منه، والأعم لا يُقيِّدُ الأخص، فلما انعدم تأثير معناه اللغوي على معنى الجملة انحصر تأثيره في الزمان، فقُيِّدَت الجملة بزمانه الصرفي الذي هو الماضي، وأصبح زمانًا نحويًّا لها.

ب. أن يكون معناه اللغوي وزمانُه الصرفيُّ غيرَ مؤثِّرين في دلالة الجملة؛ لأنه إنما جيء به ليهيئ ضميمته (ما) المصدرية الزمانية للدخول على الجملة الاسمية، وليخصِّص عموم دلالتها الزمنية بزمان اتصاف خبره باسمه؛ ليكون توقيتًا لحدثٍ مستقبليٍّ متقدِّمٍ عليه، ويحدث ذلك مع (دام)، فإذا قلت (لا أكلمك ما دام زيدٌ قائمًا):

- فإن معناه اللغوي الذي هو (الدوام) لا أثر له في المعنى، لأن معنى (لا أكلمك مدة دوام زيدٍ قائمًا) هو معنى (لا أكلمك مدة قيام زيد) و(الدوام) الذي تدلُّ عليه هو دوام اتصاف زيد بالقيام، وهذا المعنى يغني عنه إسناد القيام إلى زيد أصلًا، ولذلك لم يكن لمعنى (دام) اللغوي تأثير على الجملة.

- وزمانه الصرفي (الماضي) لا أثر له أيضًا؛ لأنه ليس المراد (لا أكلمك مدة دوام زيد قائمًا فيما مضى)، بل المراد (لا أكلمك مدة دوام زيد قائمًا الآن) فزمان الحدث الأصلي المعبَّر عنه بالفعل المضارع (أكلمك)، الذي هو الحاضر المتصل بالمستقبل، ألغى أثر زمان (دام) الذي هو (الماضي).

فالغرض من (دام) الناقصة إنما هو تهيئة (ما) المصدرية الزمانية للدخول على الجملة الاسمية؛ لأنها مختصة بالدخول على الأفعال، كما في قوله تعالى﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾ [هود:٨٨]، وقوله سبحانه ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦][٣]، والغالب على الفعل بعدها أن يكون ماضيًا[٤].

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص١٣٧، ١٣٨.

(٢) ينظر: النهاية (٤/٩٣٧).

(٣) ينظر: مغني اللبيب (٤/٥١-٦٦).

(٤) ينظر: النكت الحسان ص٦٩.

ولأجل هذا الملمح الدقيق اشترط النحاة لنقصان (دام) أن تسبق بـ(ما) المصدرية الظرفية[1]، وذهب الفراء وكثير من المتأخرين إلى جمودها مطلقًا[2].

ج. أن يتضافر معناه اللغوي وزمانُه الصرفيُّ على تقييد الجملة بزمانٍ نحويٍّ مركَّبٍ منهما معًا، ويحدث هذا في (ظل، وبات، وصار)، وهذا بيان ذلك:

– إذا قلت (ظلَّ زيدٌ قائمًا) فإن (ظل) تدلُّ على أمرين: معنى لغوي معجمي هو (فَعَلَ نهارَه) وزمان صرفي هو (الماضي)، فيتركبُ منهما زمانٌ نحويٌّ للجملة هو (فيما مضى نهارَه) فيكون المراد (زيدٌ قائمٌ فيما مضى نهارَه)، ومثلها (بات) إلا أن زمانها (الليل).

– إذا قلت (صارَ زيدٌ قائمًا) فإنَّ (صار) تدلُّ على أمرين: معنى لغويٍّ معجميٍّ هو (الصيرورة، أي: كان بعد أن لم يكن) وزمانٍ صرفيٍّ هو (الماضي)، فيتركب منهما زمانٌ نحويٌّ للجملة هو (منذ قليل حتى الآن) أي: (الآن المتصل بالماضي القريب) فالماضي القريب تدلُّ عليه (صار) بزمانها الصرفي، و(الآن) المتصل به تدلُّ عليه بمعناها المعجمي؛ لأنَّ من لوازم (الصيرورة) حدوثَ الشيء وجدَّتَه وطروءَه بعد أن لم يكن، فيكون المراد (زيدٌ قائمٌ منذ قليلٍ حتى الآن).

د. أن يتضافر معناه المعجمي وزمانُه الصرفيُّ ومعنى الزيادة الصرفية التي فيه على تقييد الجملة بزمانٍ نحويٍّ لها، ويحدث هذا مع (أصبح، وأضحى وأمسى) فإذا قلت مثلًا (أصبح زيدٌ قائمًا) فإن (أصبح) تدل على ثلاثة أمور، هي:

– معنى لغويٌّ معجميٌّ، هو (الصباح).

– معنى صرفيٌّ للصيغة المزيدة (أفعل)، هو (الدخول).

ويتركَّب من المعنيين السابقين معنى لغويٌّ صرفيٌّ هو (الإصباح، أي: الدخول في الصباح).

– زمانٌ صرفيٌّ هو (الماضي).

فيتركَّب من الثلاثة معنى نحوي للجملة هو (فيما مضى حتى دخل في الصباح) فيكون المراد (زيدٌ قائمٌ فيما مضى حتى دخل في الصباح).

وقس عليها (أضحى، وأمسى).

ه. أن يتضافر نفي معناه اللغوي مع زمانه الصرفيِّ على تقييد الجملة بزمانٍ نحويٍّ لها، ويحدث هذا مع (زال)، فإذا قلت (ما زال زيدٌ قائمًا) فإن (زال) تدلُّ على أمرين: معناها اللغوي الذي هو (الزوال) أو (الزيل)[3] ويجمع بينهما معنى (النفي والانفصال)، والزمان الصرفي الذي هو (الماضي)، فإذا نفيت معناها اللغوي بضميمة النفي أو شبه النفي الواجبة معها[4]، تركَّب من نفي معناها ومن زمانها الصرفي زمانٌ نحويٌّ للجملة هو (فيما مضى حتى الآن) أي (الآن المتصل بالزمان الماضي) فيكون المراد (زيدٌ قائم فيما مضى حتى الآن).

---

(١) ينظر مثلًا: التصريح (١/٥٩٥، ٥٩٦)

(٢) ينظر مثلًا: التصريح (١/٥٩٧).

(٣) ينظر الخلاف في (زال): أمنقولة هي عن أحد التامَّين (زال يزول) و(زال يزيل) أم مستقلة عنهما؟، في: المسائل الحلبيات ص٢٧٣، وشرح اللمع لابن برهان (١/٥٤، ٥٥) والمرتجل ص١٢٥، ١٢٦، المغني في النحو (٣/٤٧) والبسيط (٢/٧٥١، ٧٥٢).

(٤) ينظر مثلًا: التصريح (١/٥٩٠-٥٩٥).

وبهذا يتبين أن مراد الجمهور بـ(خلوص كان وأخواتها للدلالة على الزمان) ليس الزمان الصرفي الذي يدلُّ عليه الفعل ببنيته، بل مرادهم هو أنَّ الأثر الذي تحدثه (كان وأخواتها) على الجملة الاسمية المجردة عند دخولها عليها هو أثرٌ زمانيٌّ خالصٌ؛ لأن الفعل الناقص يسهم في تشكيل الزمان النحوي للجملة الاسمية المجردة بزمانه الصرفيِّ وحدَه، أو بضميمته الزمانية وتخصيصه لها، أو بزمانه الصرفيِّ ومعناه اللغويِّ، أو بزمانِه الصرفيِّ ومعنى زيادته ومعناه اللغويِّ، أو بزمانه الصرفيِّ ونفي معناه اللغويِّ.

٦. أنَّ هذا الفهم لمراد الجمهور من قولهم عن (كان وأخواتها): "إنَّ دلالتها على الحدث قد خلعت، وأصبحت دلالتها خاصة بالزمان" وتحرير الدلالة بناء عليه، كما رأينا في النقطتين السابقتين، تزول معه الإشكالات التي تتبَّعها هذا البحث في تحرير دلالة (كان وأخواتها) في كتب التراث النحوي.

٧. أنَّ هذا الفهم يزول معه المذهب الثاني المخالف للجمهور، فيجتمع المذهبان، ويزول الخلاف في المسألة، وبيان ذلك ما يأتي:

- أنَّ هذا الفهم تزول معه مقدِّمات المذهب الثاني؛ لأنه مبنيٌّ على استحالة انفصال الفعل عن معناه المعجمي الذي يدلُّ عليه بلفظه، وهذا الفهم يمنع هذه المقدمات؛ لأنَّ الجمهور معه لا يفصلون الفعل عن معناه المعجمي، بل يفصلون المعنى المعجمي عن الإسناد إلى محدثه.

- أنَّ هذا الفهم تزول معه مسوِّغات الجدل الذي توسَّع فيه أتباع المذهب الثاني باستظهار الأدلة العقلية والنقلية على أنَّ (كان وأخواتها) تدلُّ على معانيها اللغوية؛ لأنَّ الجمهور مع هذا الفهم يثبتون المعاني اللغوية ولا ينكرونها، وإنما فهم مخالفوهم الإنكار بسبب ضعف تحرير الدلالة وغموضه، وأنبه هنا إلى أنَّ القياسين التاسع والعاشر، اللذين قلت عند ذكرهما سابقًا إنهما من حيث مسار الجدل في غاية الإحكام والإلزام، قد سقط وجه الاستدلال بهما مع هذا الفهم؛ لأنهما مبنيان أصلًا على أنَّ مراد الجمهور بـ(الحدث) هو (المعنى اللغوي)، وقد بيَّنت أنَّ هذا ليس مرادهم.

- أنَّ هذا الفهم تزول معه دواعي البحث عن تصورٍ للإسناد في الجمل الاسمية المنسوخة بـ(كان وأخواتها)؛ لأنَّ هذا الفهم يمنع إسناد الفعل الناسخ أصلًا، ويبقي الإسناد السابق، الذي هو إسناد الخبر إلى المبتدأ.

وفي الختام، أقول:

هذا اجتهادٌ في فهم كلام جمهور النحاة بلغته بعد طول بحثٍ واستقصاء ثم تأمُّلٍ ونظرٍ، أحسبه يضيف شيئًا ذا بالٍ إلى الدرس النحوي، فإن كان ظني صادقًا فهو ما أرجوه، وأسأل الله أن يتقبله وأن ينفع به، وإن كان ظني وهمًا وتسويلَ نفسٍ فهي محاولةٌ على الطريق، وأسأل الله تعالى أن يغفر الزلل، وأن يسدَّ الخلل، وأن يكتب لي أجر من اجتهد فأخطأ، ورحم الله علماءنا الأبرار، الذين شقوا الطريق وعبَّدوه، وبينوا معالمه وأضاءوه، والله تعالى من وراء القصد، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وآله.

المصادر والمراجع:

- الأبدي ومنهجه في النحو، مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، د.سعد بن حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥/١٤٠٦هـ.

- أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه (شرح الجمل)، د.حماد بن محمد الثمالي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩/١٤١٠هـ.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ/١٣٤٥م) تحقيق وشرح ودراسة: د.رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

- أسرار العربية، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت:٥٧٧هـ/١١٨٢م) عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، عاصم بهجة البيطار، الطبعة الثانية، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت:٣١٦هـ/٩٢٩م) تحقيق: د.عبدالحسينالفتلي، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، أبو الحسين سليمان بن محمد، ابن الطراوة (ت:٥٢٨هـ/ ١١٣٤م) تقديم وتحقيق: د.عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ/١٢٤٩م) دراسة وتحقيق: د.فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت:٥٧٧هـ/ ١١٨٢م) تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧/١٩٨٧م.

- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر ، ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ/١٢٤٩م) تحقيق: أ.د. إبراهيم محمد عبدالله، الطبعة الثانية، دار سعد الدين، القاهرة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

- البديع في علم العربية، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني، مجد الدين ابن الأثير (ت:٦٠٦هـ/١٢١٠م)، الجزء الأول، تحقيق ودراسة: د.فتحي أحمد عليُّ الدين، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠/١٤٢١هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، أبو الحسين عبيدالله بن أحمد، ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت:٦٨٨هـ/١٢٨٩م) تحقيق ودراسة: د.عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- البيان في شرح اللمع، أبو البركات الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت:٥٣٩هـ/١١٤٥م) دراسة وتحقيق: د.علاء الدين حموية، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ/١٣٤٥م)، حققه: أد.حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، الجزء الأول ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، والجزء الرابع ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، والجزء السادس ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبدالله الأزهري (ت:٩٠٥هـ/١٥٠٠م) دراسة وتحقيق: د.عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، الجزء الأول: ١٤١٣هـ/١٩٩٢م وبقية الأجزاء: ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن أبي بكر بن عمر، الدماميني (ت:٨٢٧هـ/ ١٤٢٤م تقريبًا) تحقيق: د.محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- تقييد ابن لبٍّ على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي، أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبٍّ (ت:٧٨٢هـ/١٣٨٠هـ) تحقيق ودراسة: محمد الزين زرُّوق، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن أحمد، ناظر الجيش (ت:٧٧٨هـ/١٣٧٧م) دراسة وتحقيق: أد.علي محمد فاخر ورفاقه، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن محمد الأزهري (ت:٣٧٠هـ/٩٨١م) علق عليها: عمر سلامي ، عبدالكريم حامد، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

- توجيه اللمع، أبو العباس أحمد بن الحسين، ابن الخباز الموصلي (ت:٦٣٩هـ/١٢٤٢م تقريبًا) دراسة وتحقيق: أد.فايز زكي محمد دياب، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

- التوطئة، أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت:٦٤٥هـ/١٢٤٨م) دراسة وتحقيق: د.يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- الجمل في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت:٣٤٠هـ/٩٥٢م تقريبًا) حققه وقدم له: د.علي توفيق الحمد، الطبعة الخامسة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت:١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م) القاهرة، دار الحديث.

- شرح ألفية ابن مالك، أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالله بم مالك، ابن الناظم

(ت:٦٨٦هـ/١٢٨٧م) حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه: د.عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.

- شرح التسهيل، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك (ت:٦٧٢هـ/١٢٧٤م) تحقيق: د.عبدالرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- شرح الجزولية، أبو الحسن علي بن محمدالأبَّذي (ت:٦٨٠هـ/١٢٨١م) = الأبذي ومنهجه في النحو.

- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ/١٠٧٧م) تحقيق: حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي (ت:٦٠٩هـ/١٢١٣م) (من أول الكتاب حتى نهاية باب المخاطبة) تحقيق ودراسة: د.سلوى محمد عمر عرب، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن علي بن مؤمن، ابن عصفور (ت:٦٦٩هـ/١٢٧١م) تحقيق: د.صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

- شرح جمل الزجاجي، أبو عبدالله محمد بن علي بن الفخَّار (ت:٧٥٦هـ/١٣٥٥م) = أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية.

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي، الرضي (ت:٦٨٦هـ/١٢٨٧م تقريبًا) القسم الثاني، دراسة وتحقيق: د.يحيى بشير مصري، الطبعة الأولى، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي بن فضَّال المجاشعي (ت:٤٧٩هـ/١٠٨٧م) حققه وعلق عليه: د.عبدالفتاح سليم، الطبعة الثانية، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

- شرح كافية ابن الحاجب، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الكناني، بدر الدين بن جماعة (ت:٧٣٣هـ/١٣٣٣م) تحقيق وتعليق: د.محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة.

- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت:٣٦٨هـ/٩٧٩م) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

- شرح كتاب سيبويه، أبو الفضل القاسم بن علي، الصفَّار البطليوسي (ت: بعد ٦٣٠ هـ/١٢٣٣م) السفر الأول، الطبعة الأولى، حققه وعلق عليه ووضع دراسته: د.معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ.

- شرح اللمع، أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن برهان (ت:٤٥٦هـ/١٠٦٤م) حققه: د.فائز فارس الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- شرح اللمع في النحو، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي، جامع العلوم (ت:٥٤٣هـ/١١٤٩م) دراسة وتحقيق: د.محمدخليل مراد الحربي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

- شرح المفصل للزمخشري، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت:٦٤٣هـ/١٢٤٦م) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، أبو محمد القاسم بن الحسين، صدر الأفاضل الخوارزمي (ت:٦١٧هـ/١٢٢١م) تحقيق: د.عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد الشلوبين (ت:٦٤٥هـ/١٢٤٨م) درسه وحققه: أ.د.تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤ه/١٩٩٤م.

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، أبو عمرو عثمان بن عمر، ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ/١٢٤٩م) دراسة وتحقيق: جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين النيلي (ت: في القرن ٧ه/١٣م) تحقيق: أد.محسن بن سالم العميري، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت:٣٨١هـ/٩٩٢م) تحقيق ودراسة: د.محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض،١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- الفصول الخمسون، أبو الحسين يحيى بن عبدالمعطي، ابن معطي (ت:٦٢٨هـ/١٢٣١م) تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة عيسى البابي الحلبي.

- الفوائد والقواعد، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت:٤٤٢هـ/١٠٥١م) دراسة وتحقيق: د.عبدالوهاب محمود الكحلة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، أبو الحسين عبيدالله بن أحمد، ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت:٦٨٨هـ/١٢٨٩م) تحقيق ودراسة: د.فيصل الحفيان، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

- كتاب سيبويه، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت:١٨٠هـ/٧٩٧م تقريبًا) تحقيق

وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

– كتاب الهمز، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت:٢١٥هـ/٨٣٠م) نشره: لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩١١م.

– الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، صاحب حماة (ت:٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م) دراسة وتحقيق: د.رياض بن حسن الخوام، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

– اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت:٦١٦هـ/١٢٢٠م) تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى (معادة) دار الفكر، دمشق، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

– اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢هـ/١٠٠٢م) تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

– المحرر في النحو، أبو بكر عمر بن عيسى الهرمي (ت:٧٠٢هـ/١٣٠٣م) تحقيق ودراسة: أ.د.منصور علي محمد عبدالسميع، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

– المحصول في شرح الفصول، أبو عبدالله الحسين بن بدر، ابن إياز (ت:٦٨١هـ/١٢٨٢م) تحقيق: د.شريف عبدالكريم النجار، الطبعة الأولى، دار عمار، عمان، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

– المخترع في إذاعة سرائر النحو، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري (ت:٤٧٦هـ/١٠٨٤م) حققه: أد.حسن بن محمود هنداوي، الطبعة الأولى، كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

– المرتجل، أبو محمد عبدالله بن أحمد، ابن الخشاب (ت:٥٦٧هـ/١١٧٢م) تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

– المسائل الحلبيات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت:٣٧٧هـ/٩٨٨م) تقديم وتحقيق: د.حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

– المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت:٣٧٧هـ/٩٨٨م) دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.

– المسائل المنثورة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت:٣٧٧هـ/٩٨٨م) تحقيق: مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية، دمشق.

– المغني في النحو، أبو الخير منصور بن فلاح اليمني (ت:٦٨٠هـ/١٢٨١م)، (من أول الكتاب إلى آخر باب أفعال المقاربة) تحقيق: د.عبدالرزاق

عبدالرحمن السعدي، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد عبدالله بن يوسف، ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ/١٣٦٠م) تحقيق وشرح: د.عبداللطيف محمد الخطيب، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨هـ/١١٤٤م) قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د.إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت:٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م) الجزء الثاني، تحقيق: أ.د.محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني (ت:٤٧٤هـ/١٠٨٢م تقريبًا) تحقيق: د.كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.

- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت:٢٨٥هـ/٨٩٨م) تحقيق: د.محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت:٥٨١هـ/١١٨٦م) حققه وعلق عليه: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ/ ١٣٤٥م) تحقيق ودراسة: د.عبدالحسينالفتلي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- النهاية في شرح الكفاية، أبو العباس أحمد بن الحسين، ابن الخباز الموصلي (ت:٦٣٩هـ/١٢٤٢م تقريبًا) تحقيق ودراسة: د.عبدالجليل محمد عبدالجليل العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر.

- الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب، أبو عبدالله محمد بن أبي الوفاء، ابن القبيصي (ت: ٦٢٠هـ/١٢٢٤م تقريبًا) تحقيق وتقديم: د.محسن بن سالم العميري، الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ALbaha University

Issue No: 9 ... Rabi'II 1438 H - January 2017 AD

Albaha University Journal of Human Sciences

Periodical - Academic - Refereed

Disentangling the Original Connotation of Kāna and Its Sisters According to Arabic Syntactic Tradition

Dr. Mohammad Ali Mohammad Al-Amri
Associate Professor of Fundamentals of Syntax, Arabic Department
Faculty of Humanities, King Khalid University

Published by Albaha University

دار المنار للطباعة 017 7223212

Issn: 7189 - 1652 Online Issn: 1658 - 7472 Magazine link on the Internet http://sj.bu.edu.sa